دراسات استراتيجية

171

وليد بن نايف السديري

العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســات استراتيجيــة

العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي

وليد بن نايف السديري

العـدد 171

تصـدر عـن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-573-8

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-574-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة 7

التصويت والمشاركة السياسية 10

دراسة سلوك التصويت وموقعها في أكاديمية علم السياسة 12

الاتجاهات النظرية في تفسير سلوك التصويت 15

الاتجاه الاقتصادي: نظرية الخيار العقلاني لسلوك التصويت 24

المناظرات الرئيسية في دراسات نظرية الخيار العقلاني 38

التوفيق بين المناظرات: رؤيتان متنافستان 52

الاستنتاجات والمقترحات 55

الهوامش 65

نبذة عن المؤلف 79

مقدمة

تعد عملية التصويت في الانتخابات هي الصيغة الرئيسية للمشاركة السياسية في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. لهذا، فقد أولت أكاديمية علم السياسة الأمريكية، الرائدة في هذا المجال، عناية فائقة بدراسة "سلوك التصويت" Voting Behavior، وأنتجت ثراءً من التراكم المعرفي في الدراسات المتخصصة في تحليل مختلف أبعاد عملية التصويت والعوامل المؤثرة على قرارات الناخب الأمريكي.

وكان محور هذه الدراسات هو البحث في طبيعة العوامل التي تؤثر على قرارات تصويت الناخب، والذي يمكن التعبير عنه بالسؤال الأساسي: لماذا يصوت الناخب بالطريقة التي يصوت بها؟ ويكمن تفسير سلوك التصويت في الإجابة على هذا السؤال الرئيسي. لكن الإجابة ليست سهلة كما قد يبدو الأمر لأول وهلة، بل هي غاية في التعقيد، وذلك نظراً للتشابك الكبير في العوامل والمتغيرات التي تحيط بسلوك الناخب وبعملية اتخاذه قرار التصويت.

ونتيجة لهذا التعقيد، برزت ثلاثة اتجاهات نظرية رئيسية في دراسات تفسير سلوك التصويت: الاتجاه الاجتماعي، الذي يرى أن العوامل الاجتماعية لها التأثير الرئيسي على قرارات تصويت الناخب، حيث يصوت

بناء على خيارات سياسية مسبقة اكتسبها من المحيط والفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها؛ والاتجاه النفسي، الذي يرى أن العوامل النفسية لها التأثير الرئيسي على قرارات تصويت الناخب، حيث يصوت متأثراً بشعوره بالولاء الحزبي للحزب الذي ينتمي إليه؛ والاتجاه الاقتصادي. ويرى أن العوامل "العقلانية" Rationality تُسَيِّرُ قرارات تصويت الناخب، حيث يصوت وفق حسابات عقلانية لمصالحه الذاتية إلى الخيار الذي يحقق له أعظم فائدة.

وتتناول هذه الدراسة طبيعة تلك العوامل التي تؤثر على قرارات تصويت الناخب. وتركز بشكل رئيسي على التفسير العقلاني لسلوك التصويت. وهي بذلك تركز – من جهة – على تفسير نظرية الخيار العقلاني Rational Choice Theory لهذا السلوك، نظراً لكون العقلانية تمثل التصور السائد لدى الجمهور عن قرار التصويت، وأنه فعل ذاتي وإرادي يقوم على حسابات عقلانية. كما تركز – من جهة أخرى – على تناول التصويت من منظور الناخب، أي كسلوك فردي، نظراً لأن التصويت بطبيعته عمل فردي في الأساس، يباشره الناخب.

وتنبع أهمية موضوع هذه الدراسة من عدة أمور أساسية: أولاً، التركيز على الأعمال الرائدة لأكاديمية علم السياسة الأمريكية في تفسير سلوك تصويت الناخب الأمريكي، وهي الدراسات الأكثر تطوراً في هذا المجال، مع تركيزها على أهم ما توصلت إليه نتائج الدراسات التجريبية. وهو ما يحقق فائدتين: التعرف على النتائج الأبرز في دراسات سلوك التصويت،

والتعرف على طبيعة العوامل التي تؤثر في قرارات تصويت الناخب الأمريكي، وهي القرارات التي تحدد نتائج الانتخابات الأكثر أهمية ومتابعة عالمياً، لكونها تأتي بقيادة الدولة العظمى ذات السياسات المؤثرة على تفاعلات السياسة العالمية. ثانياً، التركيز على تفسير نظرية الاختيار العقلاني لسلوك التصويت، وهو التصور الغالب لدى الجمهور، مما يساعد القارئ في تقييم هذا التصور ومدى عقلانية قرارات التصويت؛ وذلك مع عدم إغفال استعراض التفسيرات المنافسة، حول تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية على تصويت الناخب. ثالثاً، بروز الحاجة الملحة إلى تعزيز الدراسات العربية العلمية المتخصصة في سلوك التصويت، ومعالجة القصور الواضح في هذا الجانب. فرغم الأهمية المتزايدة للموضوع يوجد نقص كبير، سواء على المستوى الكمي أو النوعي، في الدراسات العربية النظرية والتطبيقية لسلوك تصويت الناخب. رابعاً، تنامي أهمية التصويت والانتخابات الذي يشهده العالم العربي، سواء على مستوى المطالبة أو الممارسة السياسية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق خمسة أهداف مترابطة: الأول، تقديم دراسات أكاديمية علم السياسة الأمريكية لسلوك التصويت للقارئ والباحث العربي وإبراز أهميتها. الثاني، التعريف بطبيعة سلوك الناخب الأمريكي والعوامل المؤثرة على قراراته الانتخابية. الثالث، عرض المناظرات المختلفة ووجهات النظر المتشعبة في تفسير (نظرية الاختيار العقلاني لسلوك التصويت بصورة منظمة وميسرة. الرابع، توعية القارئ العربي وتنمية قدرته

النقدية تجاه آلية التصويت والانتخابات، ليقيِّم واقعها ومحدداتها ومدى فائدتها، بصورة أعمق من النظرة المثالية العامة والرائجة عنها. الخامس، استخلاص بعض المقترحات لتطوير الدراسة العلمية المتخصصة للتصويت والانتخابات في الدول العربية.

التصويت والمشاركة السياسية

يعتبر "التصويت" الصيغة الرئيسية للمشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، وهو يتعلق تحديداً بفعل التعبير عن التفضيل أو الخيار السياسي، وعادة ما يكون ذلك في إطار الاختيار بين المرشحين في الانتخابات. أما "المشاركة السياسية" فلها مفهوم أوسع من التصويت؛ فمفهومها يتعلق «بنشاطات المواطنين المتعمدة للتأثير على الحكومة».[1] فالارتباط وثيق جداً بين المفهومين، إلى درجة أن البعض قد يستخدمهما خطأً كمترادفين.

ويمكن الإجابة على السؤال المبدئي: لماذا يشارك الأفراد في السياسة؟ بشكل عام، من خلال طرح "نموذج التطوع المدني" Civil Voluntarism Model، الذي يوضح أن هناك خصائص عامة تجعل الفرد يميل إلى أن يكون ناشطاً ومشاركاً سياسياً. ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى ثلاث مجموعات، تتعلق بما يلي: (1) الإمكانيات، أي إن الأفراد يميلون للمشاركة عندما يكونوا قادرين ويملكون المهارات المدنية أو الدعم المالي اللازم لذلك؛ (2)

الميل للسياسة، أي إن الأفراد يميلون للمشاركة عندما يكونون مهتمين أو مطلعين أو متعاطفين سياسياً؛ (3) التجنيد، أي إن الأفراد يميلون للمشاركة عندما تطلب منهم أو تحثهم أو تجذبهم جهة ما للمشاركة السياسية. وبناءً عليه، «يكون الأفراد أقرب للمشاركة عندما يكونون قادرين، ولديهم الرغبة، وعندما يطلب منهم ذلك».[2]

والمواطنون يسعون من خلال مشاركتهم السياسية إلى التأثير في عمل الحكومة، سواء مباشرة بالتأثير على صناعة وتنفيذ السياسة العامة، أو بشكل غير مباشر من خلال اختيار الأشخاص الذين يصلون إلى المناصب العامة ويصنعون هذه السياسات. ويجري في العادة تقسيم المشاركة السياسية ونشاطاتها إلى تقليدية وغير تقليدية. والمشاركة السياسية التقليدية تتعلق بسلوك التأثير المعتاد والمقبول والمعتدل، مثل نشاطات الاتصال بصانعي القرار لإبداء آرائهم، أو العمل في الحملات الانتخابية، أو التبرع بالمال، أو الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، وبالطبع يأتي في مقدمته التصويت. أما المشاركة السياسية غير التقليدية فتتعلق بالسلوك غير الاعتيادي والحاد في التأثير وتحدي الحكومة، وهو أقل نسبياً في الحدوث، ويشمل نشاطات الاحتجاج الجماهيري التي قد تؤدي إلى العنف.

وهناك سؤال مبدئي آخر تجدر الإجابة عليه باختصار: من يصوت؟ أي ما هي طبيعة وخصائص من يشاركون في التصويت؟ توصلت الدراسات في هذا الموضوع إلى أن أغلب من يصوتون يشتركون في خصائص تتعلق بالسن،

ومستوى التعليم، ومستوى الدخل، ومكان الإقامة. حيث إنه في معظم الديمقراطيات، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، يميل أغلب المصوتين إلى أن يكونوا «متوسطي الأعمار، وأفضل تعليماً، ويعملون في وظائف مكتبية، ومن سكان المدن والضواحي»؛ وفي المقابل، يتصف غير المصوتين بعكس هذه الخصائص؛ فهم «أقل سناً، وأقل تعليماً، ويعملون في وظائف يدوية أو بلا وظائف». كما وجدت الدراسات أن هناك عوامل أخرى لها تأثير مهم أيضاً كعامل العرق وعامل النوع، حيث إن التصويت بين البيض أكثر منه بين السود، والتصويت بين الذكور أكثر منه من الإناث.[3]

ويتضح مما تقدم أن التصويت في الانتخابات هو الوجه الأول للمشاركة السياسية وأكثر النشاطات السياسية شيوعاً، وأن مجموع المشاركين في التصويت هم الأكثر تمثيلاً لجمهور المجتمع من غيرهم من المشاركين بالطرق الأخرى. وكل هذا يؤكد أهمية العناية الفائقة بالدراسة العلمية لسلوك التصويت.[4] وهذا ما فعلته أكاديمية علم السياسة الأمريكية، منذ مرحلة مبكرة من نشأتها الحديثة نسبياً، حيث ركزت بقوة على دراسة سلوك الناخب الأمريكي، وأصبحت رائدة في هذا التخصص.

دراسة سلوك التصويت وموقعها في أكاديمية علم السياسة

تعد دراسة "سلوك التصويت" على درجة عالية من التخصص في علم السياسة، وتركز على تحليل أنماط ومحددات تصويت الأفراد والطريقة التي وصلوا بها إلى قراراتهم.[5] وضمن أكاديمية علم السياسة الأمريكية، تُعدُّ

دراسة سلوك التصويت من الفروع الرئيسية لمجال "السلوك السياسي" Political Behavior، الذي يشمل أيضاً دراسة سلوك الرأي العام، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والسلوك المرتبط بالعِرق والنوع، وظواهر أخرى (كالعنف السياسي). كما يعد مجال السلوك السياسي بدوره أحد الفروع الرئيسية لحقل "السياسة الأمريكية" American Politics،[6] والذي يشمل أيضاً دراسة المؤسسات السياسية الأمريكية، والتنمية السياسية الأمريكية (أو ما يطلق عليها عادة "النظرية الديمقراطية"). وحقل السياسة الأمريكية هو بدوره أحد الحقول الرئيسية لعلم السياسة، ويشمل حقول: العلاقات الدولية، والسياسة المقارنة، والنظرية السياسية، والسياسة العامة.[7]

وقد تفاعلت عملية دراسة سلوك التصويت مع تطورين مهمين في أكاديمية علم السياسة الأمريكية، هما: ظهور المدخل السلوكي، واتجاه التحليل الاقتصادي للسياسة. حيث ارتبطت بالمدخل السلوكي The Behavioral Approach لدراسة السياسة منذ ظهوره في الخمسينيات من القرن الماضي،[8] والذي سعى إلى بناء نظريات علمية ومعرفة سياسية موضوعية من خلال الملاحظة وتطبيق المنهج العلمي التجريبي في دراسة السلوك السياسي الفعلي (ضمن إطاره الاجتماعي). وساهمت المناهج السلوكية في نقل التحليل السياسي من المناهج التقليدية، التي تعتمد على دراسة المؤسسات والقوانين والتاريخ والفلسفة، إلى الاهتمام بالمناهج الحديثة، وما تشمله من استخدام الأساليب الكمية والمسوح البحثية لجمع البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية لاختبار الفرضيات سعياً لإيجاد نظريات علمية لها قدرة على

التوقع؛ وركزت لتحقيق ذلك على دراسة مجالات السلوك السياسي، وخاصة سلوك التصويت وجماعات الضغط والمشرعين.[9]

وفي هذا السياق، يؤكد أندرو هيوود هذا الارتباط القوي بين دراسة سلوك التصويت والمناهج السلوكية، ويوضح مركزية هذه الدراسة في التحليل السياسي، بقوله: «تزامن نمو الاهتمام الأكاديمي في سلوك التصويت مع صعود علم السياسة "السلوكي". ونظراً لكونه أكثر أشكال المشاركة السياسية انتشاراً وقابلية للقياس الكمي، أصبح التصويت سريعاً محور التركيز لتقنيات جديدة في عينات المسح والتحليل الإحصائي ... ومازالت الدراسة العلمية لسلوك التصويت تحتل موقعاً رئيسياً في التحليل السياسي؛ وذلك لأن التصويت يوفر أحد أغنى مصادر المعلومات عن التفاعل بين الأفراد، والمجتمع، والسياسة. ومن خلال التحقيق في غموض سلوك التصويت، نتمكن من تعلم دروس هامة عن طبيعة النظام السياسي، ونحصل على معرفة عميقة عن عملية التغير السياسي والاجتماعي».[10]

كما ارتبطت دراسة سلوك التصويت أيضاً ببروز اتجاه التحليل الاقتصادي، القائم على "نظرية الخيار العقلاني" في دراسة السياسة، حيث كان سلوك التصويت من الموضوعات الأولى التي طبقت نظرية الخيار العقلاني في دراستها. وهذه النظرية تقدم أداة تحليل تقتبس من النظرية الاقتصادية طريقتها في بناء النماذج لتفسير السلوك السياسي، وتفترض عقلانية الفاعلين السياسيين (سواء كانوا أفراداً أو كيانات سياسية) في

سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة. ظهرت هذه النظرية في الخمسينيات أيضاً، ووصلت لمكانة قوية في بداية السبعينيات، ومازالت تعد من المداخل النظرية الرئيسية في الدراسات السياسية.[11] وستأتي مناقشتها بتوسع لاحقاً لأنها المحور الرئيسي في هذه الدراسة.

يجدر القول إن الفائدة كانت متبادلة، فقد ساهم كل من المدخل السلوكي بمناهجه الكمية والاتجاه الاقتصادي بتحليله القائم على الحسابات العقلانية في تطوير دراسة سلوك التصويت، وساهمت دراسة سلوك التصويت بدورها في تطوير المدخل السلوكي ونظرية الخيار العقلاني ذاتها، وفي تطوير تطبيقاتها على مختلف الموضوعات والدراسات السياسية والاجتماعية. ولاتزال الدراسات التجريبية لسلوك التصويت هي الرائدة في تطبيقات المناهج المسحية وجمع البيانات واستخدام النماذج الرياضية والتحليلات الإحصائية في البحث السياسي.

الاتجاهات النظرية في تفسير سلوك التصويت

كما تقدم، يتعلق تفسير سلوك التصويت الفردي للناخب بإجابة السؤال الأساسي: لماذا يصوت الناخب بالطريقة التي صوت بها؟ وهو السؤال الذي تعبر عنه الدراسات أحياناً بصيغة أخرى مختصرة هي: كيف يصوت الأشخاص؟ ويبحث في طبيعة العوامل التي تؤثر في قرارات تصويت الناخب وتحدد اختياراته.

إنه سؤال مهم في علم السياسة؛ إذ يؤكد براد لوكربي هذه الأهمية بقوله: «لماذا يصوت الأشخاص بالطريقة التي يصوتون بها؟ هو أحد أكثر الأسئلة التي تطرح في علم السياسة. نحن نسأل هذا السؤال لأنه مثير ومحير في نفس الوقت. سلوك التصويت يمثل أهمية كبيرة في علم السياسة؛ لأنه - كما يبدو- أوضح طريق لاختبار نظريات الديمقراطية ... كيف يتصرف الأشخاص بالطريقة التي يتصرفون بها؟».[12]

وقد برزت ثلاثة اتجاهات نظرية رئيسية في تفسير سلوك التصويت الفردي للناخبين، هي: الاتجاه الاجتماعي، والاتجاه النفسي- الاجتماعي، والاتجاه الاقتصادي الذي يقوم على نظرية الخيار العقلاني.[13] وفيما يلي توضيح مختصر للاتجاهين الأول والثاني، ثم مناقشة مفصلة للاتجاه الثالث في محور مستقل.[14]

الاتجاه الاجتماعي

يركز الاتجاه الاجتماعي The Sociological Perspective على دراسة تأثير العوامل الاجتماعية في سلوك التصويت، ويرى أنها تلعب الدور الرئيسي في تحديد قرارات تصويت الناخب. وتمثل هذا الاتجاه الدراسات الرائدة في التصويت التي اصطلح على تسميتها "مدرسة كولومبيا" Columbia School لكونها جرت على يد باحثين رواد في جامعة كولومبيا الأمريكية، في مقدمتهم بول لازرزفلد وبرنارد بيريلسون؛ وظهرت أهم أفكارها في ثلاثة أعمال أساسية هي: **خيار الشعب: كيف يقرر الناخب في**

الحملة الانتخابية الرئاسية في عام 1944، والتصويت: دراسة في تشكيل الرأي في الحملات الانتخابية الرئاسية في عام 1954، والتأثير الشخصي: الدور الذي يلعبه الأشخاص في تدفق الاتصال الجماهيري في عام 1955. [15]

وقد توصلت هذه الدراسات عموماً إلى تأكيد التأثير الحاسم للمحيط الاجتماعي للناخب على قراره واختياراته الانتخابية. ولأن هذه الدراسات كانت رائدة في تبني المنهج التجريبي وتحليل سلوك التصويت في تلك المرحلة المبكرة، نعرض فيما يلي نبذة مختصرة عن اثنتين منها.

اختبرت دراسة **خيار الشعب** فرضية «أن فعل التصويت عمل فردي يتأثر بدرجة أساسية بشخصية الناخب وتعرضه لوسائل الإعلام»، وذلك على عينة من 600 ناخب جرت مقابلتهم سبع مرات على مدى سبعة أشهر من عمر الحملة الانتخابية الرئاسية، وقارنت بين ثلاث مجموعات من الناخبين: المجموعة التي حدد أفرادها قرارات تصويتهم مسبقاً قبل بداية الحملة الانتخابية، والمجموعة التي حدد أفرادها قرارات تصويتهم خلال مؤتمرات الأحزاب، والمجموعة التي حدد أفرادها قرارات تصويتهم في مرحلة متأخرة من الحملة الانتخابية. ووجدت الدراسة أن 54 ناخباً فقط غيروا قرارات تصويتهم خلال الفترة الانتخابية، أما الباقون فقد حددوا قراراتهم مسبقاً، وبذلك لم يتأثروا بالحملة الانتخابية. وهذه النتيجة دحضت الفرضية، وأكدت أن تأثير الإعلام على قرار تصويت الناخب محدود، وأن التأثير الرئيسي عليه يرتبط باختيارات وتوجهات الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

وأكدت دراسة التصويت أيضاً الدور المؤثر للعوامل والسياقات الاجتماعية على سلوك التصويت الفردي. واستنتجت أن قرارات التصويت لا تقوم على حسابات دقيقة، مثل قرارات المستهلك ورجال الأعمال والقضاة، بقدر ما يحددها الانتماء الاجتماعي للناخب؛ وجادلت بأن قرارات التصويت بالنسبة لكثير من الناخبين تتشابه مع طبيعة "أذواقهم الثقافية" في عدة خصائص، حيث إنها تتأثر بالتقاليد والانتماء الاجتماعي والعرقي والطبقي والعائلي، وتتصف بالثبات ومقاومة التغيير على مستوى الأفراد (مع إمكانية أن يتغير عبر الأجيال على مستوى المجتمع ككل)؛ وترتبط بالمشاعر والأمزجة أكثر منها بالعقلانية؛ وتتصل بالإيمان والأمنيات أكثر منها بالاقتناع والتوقعات الدقيقة للنتائج.[16]

والخلاصة، تؤكد دراسات الاتجاه الاجتماعي أن الناخبين يصوتون بناءً على خيارات سياسية مسبقة، اكتسبوها متأثرين بانتمائهم لفئتهم الاجتماعية، وتشكلت بتأثير ثلاثة عوامل أساسية هي: المكانة الاقتصادية-الاجتماعية، والانتماء الديني، ومكان الإقامة. وعليه، فتصويت الناخب وفق هذه الدراسات ليس عملاً أو قراراً شخصياً، وإنما يتأثر بالتماسك الاجتماعي ورؤية واختيارات الوحدة الاجتماعية التي ينتمي لها. وبذلك، يتميز سلوك التصويت الفردي بالاستقرار على المدى الطويل، نظراً إلى ثبات هذه العوامل الاجتماعية التي تؤثر فيه. وقد شكل تأكيد هذا الاتجاه الاجتماعي على استقرار سلوك التصويت الانتقاد الرئيسي لدراساته، على أساس أنها لا تقدم

تفسيراً للتغيرات في سلوك الناخبين على المدى القصير، أو في تصويتهم بخلاف فئتهم الاجتماعية في الانتخابات المختلفة.

وبهذا، فإن جواب الاتجاه الاجتماعي على السؤال الأساسي: كيف يصوت الناخب؟ يتلخص في تأثير العوامل الاجتماعية على قراراته، فهو يصوت وفق توجه ومصالح الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

الاتجاه النفسي- الاجتماعي

يركز الاتجاه النفسي- الاجتماعي The Psychosocial Perspective على دراسة تأثير "التحزب" Partisanship، أي الشعور النفسي- بالانتماء الحزبي، على قرارات تصويت الناخبين، ويرى أن ارتباط الناخب بهويته الحزبية هو ما يحكم اختياراته عن التصويت. وتعرف دراسات هذا الاتجاه بمسمى "مدرسة ميتشيغان" Michigan School، حيث جرت على يد مجموعة من الباحثين في جامعة ميتشيغان الأمريكية. ومن أبرز روادها أنقوس كامبل وفيليب كونفرس ووارين ميلر ودونالد ستوكز، الذين ألفوا الكتاب المهم **الناخب الأمريكي** في عام 1960. ولاتزال أعمال هذه المدرسة بارزة في أبحاث سلوك التصويت ومستمرة على ذات الأسس النظرية والتطبيقية، كما لاتزال المسوحات التي بدأتها تُجْرَى، مع تطوير في أسئلتها، في كل انتخاب رئاسي أمريكي، ويمثلها حالياً مركز دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية American National Electoral Center في ذات الجامعة؛ ولأهمية هذا الكتاب نتناول مقولاته الأساسية باختصار.[17]

يؤكد مؤلفو الكتاب أن التحزب هو العامل الرئيسي-المؤثر في تصور الناخب لخياره السياسي وفي قرار تصويته النهائي، وهو يعكس "الشعور النفسي" للفرد (الناخب) بالانجذاب والانتماء لحزب سياسي معين؛ وهذه الهوية الحزبية تُكْتَسَب في مرحلة مبكرة من حياة الفرد وبفعل عملية التنشئة الاجتماعية، وتتشكل خاصة بقيم وتوجهات العائلة والمحيط الاجتماعي، وتتميز بالثبات والمقاومة لأي محاولات للتأثير عليها. وشعور الناخب بالولاء لهويته الحزبية يؤثر على اختياراته عند التصويت، حيث إنه يلعب دوراً رئيسياً في تقييم الناخب للمرشحين والقضايا المطروحة والحملات الانتخابية، ويجعله أكثر استجابة لطرح حزبه ومرشحيه.

وعليه، فهذا الاتجاه يركز على العوامل النفسية (أي مشاعر الناخب تجاه حزبه ومرشحيه) وكيف تؤثر على قراراته عند التصويت، أكثر من كونه يركز على العوامل الاجتماعية (وإن كانت الأخيرة تلعب دوراً في تشكيل ولائه الحزبي في البداية). وهو بذلك يخالف الاتجاه السابق الذي يؤكد أن للعوامل الاجتماعية التأثير الأكبر على سلوك التصويت الفردي.

وقد عرض مؤلفو الكتاب تشبيه القُمْع The Funnel Analogy لتوضيح تتابع تأثير العوامل على تصويت الناخبين والدور المركزي للانتماء الحزبي في قرارات التصويت الفردي، والتنبؤ بالطريقة التي سيصوت بها الناخب: هل سيصوت للحزب الجمهوري أو للحزب الديمقراطي. ويعمل هذا القمع وفق النسق التالي: يكتسب الناخب هويته الحزبية في مرحلة مبكرة

من خلال التنشئة الاجتماعية (ويمثل هذا بداية القمع)، ويتشكل ارتباطه النفسي بهذا الحزب، الذي يؤثر بدوره في تشكيل مواقف الناخب بما يوافق توجهات مصالح حزبه، وعلى هذا يحدد كيف سيصوت الناخب (وهو ما يمثل نهاية القمع). وبكلمات أخرى، تأتي العوامل والخصائص الاجتماعية في البداية، وتشكل العوامل النفسية التي تليها، وهي شعور الفرد بالانتماء الحزبي، الذي بدوره يؤثر في تقييم الناخب للمرشحين والقضايا والحملات الانتخابية ويحدد قرار تصويته، المخرج لهذا القمع.

وطور مؤلفو الكتاب نموذجاً لقياس مواقف الناخب الأمريكي، ومن ثم توقُّع كيف سيصوت، من خلال تحديد موقفه في ستة أبعاد؛ هي: الصفات الشخصية للمرشح الديمقراطي، والصفات الشخصية للمرشح الجمهوري، وكيف سيدير كل حزب شؤون الحكومة، ومصالح المجموعات المشاركة في السياسة، وقضايا السياسة الداخلية، وقضايا السياسة الخارجية. وأكدوا أن هذه الأبعاد الستة تُمَكِّن من توقع قرارات التصويت بنسبة 87٪ من الدقة، وأن تأثير الأيديولوجية وطبيعة القضايا والسياسات المطروحة بسيط جداً، بل إن الناخبين عادة لا يعرفون حقيقة مواقف الأحزاب.

والخلاصة أن الاتجاه النفسي-الاجتماعي يؤكد أن الناخبين يصوتون بشكل رئيسي على أساس انتمائهم الحزبي، الذي يتشكل في مرحلة مبكرة من خلال العائلة والمحيط الاجتماعي، ويرى أن الناخبين المستقلين (الذين يفتقدون الانتماء الحزبي) هم أقل مشاركة واهتماماً بالسياسة. وقد تعرض هذا

الاتجاه للنقد على أساس صعوبة تطبيقـه عـلى الأنظمـة الحزبيـة ذات التعـدد الحزبي، وضعف فرضيته في بقاء الانتماء الحزبي بفعل تصاعد ظـاهرة ضـعف الانتماء الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبهذا، فإن جواب هذا الاتجاه عـلى السـؤال الأسـاس: كيـف يصـوت الناخب؟ يتلخص في أنه يتأثر بالعوامـل النفسـية، ويصـوت وفـق مشـاعره وولائه الحزبي.

والجدير بالذكر أن كلا الاتجاهين السابقين أسقط من الاعتبار حسابات الناخبين الذاتيـة للخيـارات التـي أمـامهم وتقيـيمهم لأيهـا أفضـل بالنسـبة لمصالحهم عنـد اتخـاذهم قـرارات التصـويت. وهـي بهـذا تؤكـد أن حقيقـة الناخبين - بعكس توقعات الديمقراطيـة وتصـور منظِّريهـا - تتصـف بقلـة اهتمامهم بالانتخابات وبضعف مؤهلاتهم ومعلوماتهم السياسـية، ولـيس - كما تفـترض الديمقراطيـة - أن النـاخبين عـلى اطـلاع عـالٍ ومعرفـة جيـدة بالشؤون السياسية، ويتخذون قراراتهم بناءً على حساباتهم الذاتية.[18]

وجادل البعض، دفاعاً عن النظرية الديمقراطيـة، بـأن لهـذه الحقيقـة فوائدها، حيث ساهمت في بقاء النظام الديمقراطي من خلال تخفيف حدة صدامات "الاختلاف والتكيف والتغيـير" التـي كانـت سـتخلق أزمـات صعبة للديمقراطية فيما لو كان جميع النـاخبين عـلى معرفـة عاليـة واهـتمام قوي بالسياسة.

وانتهت هيمنة تصور الاتجاهين السابقين حول ثبات تـأثير العوامـل الاجتماعية والنفسية ووجود نظام انتخابي مستقر في السبعينيات من القرن العشرين. وجاء ذلك نتيجة لعاملين: الأول، يتعلق بتطـورات حـدثت في طبيعة السياسة الأمريكية الداخلية في تلك الفترة (كظهور حركة الحقـوق المدنية، والاحتجاجات على حرب فيتنام، والاضـطرابات المدنيـة) والتـي أدت لتغير في الـولاءات الحزبيـة للنـاخبين الأمـريكيين؛ والعامـل الثـاني يتعلق ببروز عدة دراسات نقدية راجعت فرضية استقرار سلوك تصـويت الناخبين في الاتجاهين. فانتقد افتراض ثبات تأثير العوامـل الاجتماعيـة في الاتجاه الاجتماعي، على أساس عجـزه عـن تفسـير التغـيرات في تصـويت الناخبين على المدى القصير. وانتقد افتراض ثبات الانتماء الحزبي في الاتجاه النفسي-الاجتماعي، على أساس مبالغتـه في تقـدير الـدور الطويـل المـدى للولاءات الحزبية وقصوره عن تفسير حالات تصويت الناخـب بخـلاف ولائه الحزبي أو إعراضه عن المشاركة في التصويت.

وبالنسبة لهؤلاء المنتقدين، فإن الانـتماء الحـزبي يلعـب دوراً في اختصـار عملية إدراك المعلومات المختلفة واللازمة لتقيـيم المرشـحين والأطروحـات الانتخابية أكثر من الارتباط العاطفي المؤثر والدائم بين الناخبين والأحـزاب السياسية. وهم يركزون على دور العوامل الذاتية للناخب في تفسير تغـيرات خياراته في التصويت، وهو ما يقودنـا إلى الاتجـاه الثالـث الـذي ينطلـق مـن افـتراض "عقلانيـة" النـاخبين وقـرارات تصـويتهم، وعقلانيـة عمليـة الانتخابات والنظام السياسي بوجه عام.

وفيما يلي مناقشة موسعة للاتجاه الاقتصادي الذي يتعلق مباشرة بموضوع الدراسة عن العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي.

الاتجاه الاقتصادي

نظرية الخيار العقلاني لسلوك التصويت

تفسر دراسات الاتجاه الاقتصادي The Economic Perspective سلوك التصويت بناء على نظرية الخيار العقلاني The Rational Choice Theory، التي ترى أن الحسابات العقلانية للمصلحة الذاتية تؤثر على قرارات تصويت الناخب. ويعتبر أنتوني دوانز من أبرز رواد هذا الاتجاه، حيث أسس التحليل الاقتصادي للسياسة،[19] وبلور تفسيراً اقتصادياً لعملية التصويت والانتخابات في كتاب بعنوان **نظرية اقتصادية في الديمقراطية**.[20] فوضع قواعد لسلوك الحكومة العقلانية، والمُشَكَّلَة في النظام الديمقراطي من أحزاب عقلانية حاكمة ومتنافسة،[21] وقواعد لسلوك الناخب العقلاني تشبه القواعد المستخدمة في تفسير سلوك المنتجين والمستهلكين في النظرية الاقتصادية.[22] وقد قدم نموذجاً تحليلياً لحسابات عقلانية التصويت أَهَمَّ الأعمال التي تلته عن سلوك التصويت الفردي ومعدل المشاركة في الانتخابات. وفيما يلي مناقشة موسعة لأبرز ما جاء في هذا العمل الرائد، بما يتناسب مع إطار هذه الدراسة.

طرح داونز منطقاً بسيطاً: «إذا فسرت افتراضات الخيار العقلاني السوق، فإنه يمكنها أيضاً أن تفسر السياسة». وبناءً عليه، يمكن عقد تشبيه

مباشر بين الشركات والأحزاب السياسية وبين المستهلكين والناخبين؛ فإذا كانت الشركات تسعى لتعظيم أرباحها، والمستهلكون يسعون لتعظيم فوائدهم، يمكن أن نقول أيضاً بأن الأحزاب السياسية تسعى للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات، والناخبون يسعون لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من تصويتهم؛ إذ يؤكد داونز «أن أطروحته الرئيسية هي أن الأحزاب في الديمقراطية السياسية مشابهة لرجال الأعمال في اقتصاد ربحي، فهي في سعيها للحصول على غاياتها الخاصة تصوغ السياسات (أياً كانت) التي تعتقد أنها ستُكسبها الأصوات الأكثر، وذلك مثلما ينتج رجال الأعمال السلع (أياً كانت) التي يعتقدون أنها ستكسبهم الأرباح الأكثر. ولاختبار آثار هذه الأطروحة، افترضنا أن المواطنين يتصرفون بعقلانية في السياسة».[23]

ويشمل النموذج التحليلي الذي طرحه داونز عموماً ثلاثة افتراضات رئيسية: أولاً، أن جميع قرارات الناخبين والأحزاب السياسية "عقلانية"، ومدفوعة بمصالحها الخاصة، وتسعى "لتعظيم الفوائد المتوقعة"؛ ثانياً، يوجد في النظام السياسي الديمقراطي مستوى من "الاستمرارية" و"الثقة" يساعد الأحزاب والناخبين على توقع النتائج المترتبة على خياراتهم وقراراتهم؛ ثالثاً، يوجد في النظام الديمقراطي - رغم افتراض الاستمرارية السابق - درجة من "عدم اليقين"[24] تسمح بتعدد الخيارات المتاحة.[25]

يؤكد داونز أن العقلانية تشير إلى منهج أو طريقة تفكير للوصول إلى غايات سياسية يسعى لها الفاعل السياسي، فهي تتعلق بالوسائل وليس

بالنتائج.[26] ويوضح ذلك بأن الفرد (أو الفاعل) العقلاني والذي يتصرف كما يلي: (1) يستطيع دائماً اتخاذ القرار عندما يواجه بعدة خيارات؛ (2) يرتب الخيارات التي تواجهه حسب الأفضلية بالنسبة له؛ (3) ترتيبه منتظم من الأفضل إلى الأقل؛ (4) يختار الخيار الأعلى في ترتيبه؛ (5) يتخذ دائماً نفس القرار إذا واجهته نفس الخيارات؛ (6) صانع القرار العقلاني أيا كان – فرداً أو حزباً أو جماعة ضغط أو حكومة – له نفس الصفات.

وكما هو واضح، فإن نظرية الخيار العقلاني التي طرحها داونز عامة، وتتناول سلوك جانبَيْ التفاعل الانتخابي: سلوك الأحزاب السياسية (أو المرشحين)، وسلوك الناخبين.

العقلانية في سلوك الأحزاب والمرشحين

بناءً على ما تقدم، يؤكد داونز أن «الأحزاب تصوغ السياسات لكسب الانتخابات، ولا تفوز بالانتخابات من أجل صياغة السياسات»؛ فهي تسعى للفوز في الانتخابات لكسب النفوذ وتحقيق مكاسب الوجود في السلطة.[27] ويستنتج أن مواقف الأحزاب تتوزع بحسب توزيع مواقف الناخبين، حيث تصوغ طرحها السياسي وبرنامجها الانتخابي بالشكل الذي يُعَظِّم فرصها في الحصول على أكثر الأصوات. وبذلك، تتقارب مواقف الحزبين في نظام الحزبين الأمريكي وتنجذب إلى حيث متوسط (أو أغلبية) مواقف الناخبين، سعياً لزيادة فرصها في الحصول على أكبر نسبة أصوات.

لذلك فإن التوزيع الأيديولوجي لمواقف الناخبين في مجتمع سياسي ما يؤثر على طبيعة نتائج الانتخابات: مستقرة وسلمية أو متغيرة وتؤدي للعنف. فعندما يكون هناك متوسط واضح لتوزيع مواقف الناخبين الأيديولوجية وتوجهاتهم السياسية تجاه القضايا المطروحة، أي إن مواقف أغلب الناخبين متشابهة، فإن هذا يعني إمكانية الوصول لأغلبية سياسية تجعل النتائج الانتخابية مستقرة. والعكس صحيح، فإذا كان توزيع مواقف الناخبين متكتلاً في أكثر من جهة، كأن تكون مواقف الكثير من الناخبين في جهة اليسار وأخرى بحجمهم في جهة اليمين، فإن هذا يؤدي إلى تباعد في مواقف المرشحين وحدّة في الاستقطاب السياسي مما يجعل النتائج غير مستقرة. وبالطبع تتأثر هذه العملية بحسب اختلاف طبيعة النظام الحزبي، هل هو نظام حزبين أو نظام متعدد أحزاب؟

العقلانية في سلوك تصويت الناخب: نموذج داونز التحليلي

ينطلق نموذج داونز الأساسي لسلوك التصويت من فكرة أنه في حالة وجود نظام الحزبين السياسيين، كالنظام الحزبي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل توافر معلومات كاملة للناخبين، فإن كل ناخب سوف يقارن بين فائدته المتوقعة من استمرار الحزب "A" الموجود في الحكم Incumbent Party إلى فترة انتخابية ثانية، مع فائدته المتوقعة من استبداله ووجود حزب "B" المعارض Opposition Party في الحكومة. وهذا "الفارق الحزبي المتوقع" هو ما يحدد خيار الناخب في

الصندوق الانتخابي؛ فالناخب، بما أنه يسعى لتعظيم فائدته المتوقعة فسوف يصوت للحزب الذي يحقق له أكبر فائدة (أو عائد). ويمكن تجسيد ذلك في المعادلة البسيطة التالية:

$$E(UAt+1) - E(UBt+1)$$

حيث:

U = الفائدة التي يتوقعها الناخب (سواء كانت حقيقية أو افتراضية).

A = الحزب الموجود في الحكم.

B = الحزب المعارض (الموجود خارج الحكم).

t+1 = الفترة الانتخابية القادمة.

E = القيمة المتوقعة.

وعليه، فإذا كانت نتيجة هذه المعادلة إيجابية فسيصوت الناخب للحزب القائم؛ وإذا كانت سلبية فسيصوت للحزب المعارض، أما إذا كانت "صفراً"، فسوف يمتنع عن التصويت.

ويجادل داونز بأن هذه المقارنة العقلانية للفوائد المتوقعة من الحزبين المتنافسين ليست بالبساطة التي تبدو عليها، بل هي معقدة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بحسابات توقع الفوائد للفترة الانتخابية القادمة (t+1)، حيث

إن الناخب العقلاني يدرك أن الأداء الفعلي للحزبين المتنافسين في المستقبل لا يعكس بالضرورة وعودهما الانتخابية؛ ومن ثمَّ تزداد صعوبة تقديره للفوائد المتوقعة، لأنها تصبح حسابات افتراض وتخمين عن المستقبل، وهو يحتاج إلى القياس على واقع ملموس للأداء.

وهو يؤكد أن ما يهم الناخب فعلاً - عند إجرائه حساباته العقلانية- هو عمل الحكومة (أي أداء الحزب الموجود في الحكم)، وليس توجهاتها الأيديولوجية. وتكمن فائدة معرفة الأيديولوجية في كونها تمثل طريقاً مختصراً لفهم مواقف الأحزاب السياسية، وتوفر على الناخبين عناء وتكلفة معرفة عدد كبير من الشؤون والقضايا. فالناخبون يقارنون بين أفعال الأحزاب لأنها - أي الأفعال- هي التي تحدد مصالحهم، ولا يقارنون بين أيديولوجياتها ونواياها، إلا عندما لا تتوافر لديهم معلومات عن أعمالها وتبدو لهم متساوية بالنسبة لمصالحهم.[28]

لهذا يؤكد دوانز أن الناخبين لا يصوتون بناء على الفارق الحزبي المتوقع للأحزاب المتنافسة في المستقبل، وإنما يبنون حساباتهم على أساس أداء الحزب الحاكم خلال الفترة الانتخابية الحالية. وهم يقارنون بين الفائدة المتحققة لهم في الحاضر (من واقع أداء الحزب الموجود في الحكم)، وبين فائدة "افتراضية"، لكنها عن الحاضر، تتعلق بما يتوقعون أن يحققوه لو كان الحزب المعارض هو الموجود في الحكم في الفترة الحالية. ويمكن تمثيل ذلك من خلال إجراء تعديل على المعادلة لتصبح كما يلي:

(UAt) – E(UBt)

حيث: t = الفترة الانتخابية الحالية.

وعليه، يجادل داونز بأن حجم الفرق الحزبي بين الحزبين المتنافسين في الفترة الحالية (t)، أي الفرق بين الفائدة التي حصل عليها فعلاً (من أداء حزب الحكم الحالي) والفائدة التي يمكن أن يحصل عليها لو كان الحزب المعارض في الحكم، هو أهم جزء في قرار تصويت الناخب.[29]

والجدير بالذكر هنا، أن هذه الطريقة في التصويت، والمبينة في المعادلة أعلاه، هي ما أطلق عليه مصطلح "التصويت على الماضي" Retrospective Voting، في مقابل مصطلح "التصويت على المستقبل" Prospective Voting المبين في المعادلة التي سبقتها. وقد شكل هذان النموذجان للتصويت إحدى المناظرات الرئيسية في تحليل طبيعة عقلانية سلوك التصويت، وستجري لاحقاً مناقشتها بشكل أوسع.

وما تقدم هو عن نظام الحزبين، أما في حالة وجود نظام متعدد الأحزاب السياسية، فإن داونز يضيف بأن الناخبين يتصرفون وفق ما أسماه "التصويت الاستراتيجي" Strategic Voting، حيث إنهم يقيِّمون فرص الحزب الذي يفضلونه للفوز بالانتخابات، ويصوتون له إذا رأوا أن فوزه ممكن. أما إذا كانت فرص فوزه ضئيلة، فإن عقلانيتهم تحتم عليهم التصويت لحزب آخر (سواء لكونه أقرب لمصالحهم أو لمنع حزب غير مرغوب فيه من الفوز بالانتخابات). فالتصويت بالنسبة للناخبين في هذه الحالة هو عبارة عن عمل

عقلاني لانتخاب الحكومة التي تحقق مصالحهم، أكثر من كونه تمسكاً بتفضيلاتهم الفكرية أو العاطفية.[30]

مفارقة التصويت

لابد من إيضاح أن افتراضات نظرية الخيار العقلاني وطرح داونز يقودان إلى استنتاج «عدم عقلانية مشاركة الناخبين في عملية التصويت»،[31] حيث إن حسابات الناخب العقلاني للتكلفة والعائد المتعلقة بمشاركته في عملية التصويت تجعله يتوصل إلى أن إقدامه على عملية تصويت غير ذات جدوى (وفعل غير عقلاني) لأن تكلفته تفوق العائد المتوقع منه.

فبحسب النظرية، يزيد احتمال مشاركة الناخب الفرد في التصويت Voter Turnout عندما تعرض برامج الأحزاب المتنافسة ما يمكن أن يحقق له فائدة عالية High Utility، وعندما تكون تكلفة التصويت منخفضة، وعندما تكون المنفعة المعنوية المرتبطة بالمشاركة في التصويت عالية. وتعكس المعادلة التالية "الفائدة المتوقعة للناخب" Voter's Expected Utility من المشاركة في التصويت:

$$u_i = p_i b_i - c_i + d_i$$

حيث: u = الفائدة (أو العائد) الذي يتوقعه الناخب من المشاركة في التصويت.

i = ترمز للفرد (الناخب).

b = المكاسب المادية التي يتوقع أن يحققها الناخب من انتخاب حزبه أو مرشحه المفضل.

c = تكاليف مشاركة الناخب الفعلية في عملية التصويت.

d = المنفعة المعنوية من مشاركة الناخب الفعلية في عملية التصويت.

P = احتمال أن يؤثر تصويت الناخب في نتيجة الانتخابات.

والناخب يقدم على المشاركة في التصويت عندما تكون الفائدة أو العائد التي يتوقعه (u_1) أكبر من صفر، ويزيد احتمال مشاركته كلما زادت المكاسب (أي الدخل الشخصي) الذي يتوقعه (b)، وكلما قلت تكاليف مشاركته في عملية التصويت (c)، وكلما زادت المنفعة المعنوية المرتبطة بتفاعله مع العملية الديمقراطية (d).[32] كما أن الناخب يحقق فوائد أكبر أيضاً، ويزيد بهذا احتمال تصويته عندما يكون هناك حزب أو مرشح في المنافسة الانتخابية قريب من موقفه الأيديولوجي المثالي.[33]

وعملية المشاركة في التصويت مكلفة بالنسبة للناخب، حيث ترتبط بها تكاليف تتعلق بالحصول على المعلومات وتحليلها، والوقت والجهد البدني المطلوبين إلى أن يصل لوضع بطاقة التصويت في صندوق الاقتراع. بالإضافة لذلك، فإن حسابات الناخب العقلانية بأن صوته الفردي لن يحسم نتيجة الانتخابات (التي يشارك فيها أعداد كبيرة من الناخبين)، وأن تأثيره سيكون

ضئيلاً للغاية وشبه معدوم - تقوده إلى استنتاج أن المنفعة التي يتوقعها من التصويت لا تذكر. وهذا ما يجعل المشاركة في التصويت عملية غير عقلانية؛ لأن تكلفة المشاركة في التصويت (مهما كانت قليلة) تفوق العائد المتوقع؛ والناخب العقلاني لا يشارك في هذه الحالة.[34] وهو ما أوقع تفسير نظرية الخيار العقلاني لسلوك التصويت في مأزق، وطعن في قدرتها على تفسير سلوك التصويت، حيث إن نسبة كبيرة من الناخبين، وبخلاف توقعات النظرية، يشاركون فعلاً في التصويت.

وقد عُرفت هذه القضية بـ "مفارقة التصويت"، ويقصد بها مفارقة إقدام الناخبين على التصويت رغم عدم عقلانية هذا التصرف وفق حسابات وتوقعات النظرية. وساهمت هذه المفارقة (أو القضية) في تحويل انتباه المتخصصين من تفسير السؤال "لماذا لا يشارك الناخبون في التصويت؟"، إلى محاولة تفسير السؤال "لماذا يشارك الناخبون في التصويت؟"، وهو يبحث في الدوافع التي تجعل الناخب يقدم فعلاً على التصويت.

وقد برر داونز وجود المفارقة بأن الناخبين يصوتون لأنهم يريدون أن يتجنبوا سقوط الديمقراطية، أي تزيد المنفعة المعنوية للناخب - الجزء (d) في المعادلة أعلاه- من العائد الذي يتوقعونه، حيث يدخل في حساباتهم أن الآخرين لن يقدموا على التصويت مما يهدد بقاء الديمقراطية، التي يرون فائدتها ولهم مصلحة في بقائها على المدى الطويل.[35]

ظاهرة انخفاض معدل المشاركة في التصويت

وفي المقابل، قد يعكس ما يعرف بظاهرة "انخفاض معدل المشاركة في الانتخابات" شيئاً من منطق نظرية الخيار العقلاني واستنتاج داونز عن عدم عقلانية المشاركة في التصويت، المشار إليه أعلاه. وهذا الانخفاض في معدل مشاركة الناخبين في التصويت هو واقع مشهود في الديمقراطيات الغربية بصفة عامة، مع وجود شيء من التفاوت البسيط بينها بحسب طبيعة الانتخابات والظروف في كل دولة.

والظاهرة متفاقمة بشكل أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد أقل معدلات المشاركة. يؤكد مايكل رسكن وآخرون أن «هناك حقيقة مخجلة في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بانخفاض معدل مشاركة الناخبين في التصويت، وهو المعدل الأقل بين الديمقراطيات الصناعية ... فقط حوالي نصف الناخبين الأمريكيين أدلى بصوته في صناديق الانتخابات الرئاسية، وأقل من ذلك في المنافسات الانتخابية على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي».[36]

وتؤكد الأرقام هذه الحقيقة، حيث بلغ متوسط معدل المشاركة الفعلية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 53٪ (من المواطنين الذين يحق لهم التصويت) في ثمانية انتخابات رئاسية عقدت في الفترة 1980–2008، وبلغ أعلى معدل تصويت 56٪ في انتخابات عام 2008، وأقل معدل تصويت هو 49.1٪ في انتخابات عام 1996.

ويقل بكثير معدل المشاركة في الانتخابات التشريعية الأمريكية، حيث بلغ متوسط معدل التصويت 37.5٪ (من المواطنين الذين يحق لهم التصويت) في ثمانية انتخابات للكونغرس في الفترة 1982-2010؛ وكان أعلى معدل هو 39.8٪ في عام 1982، وأقل معدل هو 36.4٪ في عامي 1986 و1996.[37]

وتصل معدلات التصويت في دول أوربا الغربية إلى نسب أعلى، حيث يصل «معدل التصويت في الانتخابات إلى حوالي ثلاثة أرباع الناخبين، وهي آخذة في التناقص أيضاً».[38]

وترجع الدراسات هذا الانخفاض في معدلات التصويت في الولايات المتحدة عن نظيراتها في أوربا، إلى أن إجراءات التصويت في أوربا أبسط وتشجع على المشاركة. فمثلاً، يتم تسجيل الناخب الأوربي عند وصوله سن الثامنة عشرة بشكل تلقائي من قبل السلطات المختصة، في حين يجب على الناخب الأمريكي أن يقوم بالتسجيل شخصياً وقبل الانتخابات بأشهر (وقبل أن يبدأ حماس الحملات الانتخابية في جذب انتباه الناخبين). وتتميز الانتخابات الأوربية أيضاً بالبساطة في عملية الاقتراع، حيث يكون على الناخب – عادة – مجرد اختيار حزب معين، بينما تكون بطاقة الاقتراع في الولايات المتحدة طويلة، وتشمل مرشحين عدة على المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى القومي، بالإضافة إلى أنها تشمل أيضاً استفتاءات شعبية، وهو مما قد يحير الناخب الأمريكي ويصده عن المشاركة.[39]

وقد جادل منظّرو الثقافة السياسية - دفاعاً عن النظرية الديمقراطية ورداً على الانتقادات المتعلقة بظاهرة انخفاض معدلات التصويت - بأن الثقافة الديمقراطية لا تتطلب معدلات تصويت عالية، بل تتطلب وجود موقف استعداد مبدئي للمشاركة، يجعل الأشخاص يشاركون متى ما حدث ما يحفزهم على ذلك، وأن هذا الموقف والاستعداد، وليس معدل المشاركة الفعلية، هو ما يوجِد ثقافة ديمقراطية.[40]

الانتقادات الرئيسية على تفسير نظرية الاختيار العقلاني

تعرضت نظرية الاختيار العقلاني ونموذج داونز في التحليل الاقتصادي لتفسير سلوك التصويت والعملية الديمقراطية إلى عدة انتقادات، يمكن تلخيصها في الانتقادات العامة الثلاثة التالية:

1. يركز الانتقاد الأول على "مفارقة التصويت"، وما تشير إليه من ضعف في قدرة نظرية الخيار العقلاني في توضيح: لماذا يصوت الكثير من الناخبين؟ طالما أن تكلفة هذا الفعل أكبر من العائد المتوقع. لقد أشار العديد من الباحثين إلى قصور النظرية عن تفسير إقدام الكثير من الناخبين على التصويت بشكل يعارض افتراضاتها، التي ترى أن المشاركة الفعلية مكلفة وتقوم على اعتقاد "غير عقلاني" بأن صوت الناخب سيؤثر في نتيجة الانتخابات. وقد حاول أنصار النظرية معالجة هذا النقد وتقديم تبريرات لإنقاذ النظرية، واقترحوا تعديلات على

النموذج البسيط للخيار العقلاني لتفسير هذه المفارقة. ويمكن تلخيص أهم التبريرات التي طرحت لتفسير مشاركة الناخبين في التصويت فيما يلي: للحفاظ على الديمقراطية، ولشعورهم بالواجب المدني والرضى النفسي،[41] لأنهم لا يرغبون في المخاطرة بخسارة مرشحهم المفضل والشعور بالندم نتيجة لعدم مشاركتهم، ولأنهم يفكرون في أن الآخرين لن يصوتوا وأن صوتهم سيكون حاسماً في الانتخابات،[42] ولأن قادتهم والسياسيين يسهلون لهم عملية التصويت، ولأن تكلفة التصويت عملياً تعادل الصفر، ولأنهم يجدون أن من العقلانية عدم حساب الفوائد والخسائر لأنها ضئيلة.[43]

2. يتعلق الانتقاد الثاني بافتراض النظرية غير الواقعي بأن الناخبين يملكون أيديولوجية واضحة ومعلومات مفصلة عن مصالحهم وعن مواقف وسياسات الأحزاب والمرشحين تمكنهم من إجراء الحسابات العقلانية الدقيقة لتقييم خياراتهم وتحديد أفضلها.[44] وقد أكدت الدراسات التجريبية حقيقة أن القليل من الناخبين الأمريكيين لديه أيديولوجية مفصلة ومتماسكة أو يعرف الكثير عن السياسة.[45] وقد استخدم مناصرو نظرية الخيار العقلاني مفهوم "الطرق المختصرة للإدراك" للتغلب على هذا النقد. فجادلوا بأن الناخبين يتغلبون على تعقيد المعلومات والحسابات المطلوبة للمشاركة في الانتخابات باستخدام مؤشرات يثقون بها (مثل: ثقتهم في مواقف شخصيات عامة

أو كيانات ومنظمات أو مؤسسات إعلامية معينة) لتقييم خياراتهم؛ ومن ثمَّ فهم يصوتون بناء على ثقتهم بهذه الجهات ومواقفها، وليس بناء على معلوماتهم الخاصة.[46]

3. يتعلق الانتقاد الثالث بتأثر تطبيق نظرية الخيار العقلاني في دراسة سلوك التصويت بأسلوب البحث، وبأن دراساتها التجريبية كانت "مدفوعة بالمنهج" Method Driven، أكثر من كونها استرشدت بالنظرية لدراسة الواقع. وهذا من أقوى الانتقادات التي وجهت للنظرية. وتعد دراسة رونالد جرين وإيان شابيرو في كتابهما **أمراض نظرية الخيار العقلاني** الأبرز في هذا المجال، حيث راجعا الدراسات التطبيقية للنظرية، وأشارا إلى أنه رغم غنى النظرية، فإن تطبيقاتها في دراسة سلوك التصويت كانت ضعيفة، حيث أخضعت تلك الدراسات الواقع للمنهج، ولم تخضع المنهج لدراسة الواقع.[47] وسيتم استعراض استنتاجاتهما بالتفصيل لاحقاً.

المناظرات الرئيسية في دراسات نظرية الخيار العقلاني

أدى الاهتمام بالتحليل الاقتصادي وتوظيف نظرية الخيار العقلاني في تفسير سلوك التصويت الفردي، إلى ظهور دراسات تجريبية كثيرة، اشتملت على وجهات نظر ونتائج مختلفة. وانطلقت هذه الدراسات، رغم تنوع أطروحاتها، من الفكرة الجوهرية أن "الاقتصاد مهم ومؤثر"؛ حيث اعتبرت

أن العوامل الاقتصادية هي المحركات الأساسية لقرارات تصويت الناخب، وأنها تأتي محصلة لإدراك الفرد وتقييمه لظروفه أو لظروف دولته الاقتصادية. وهذه الفكرة متجذرة في معظم الدراسات التي تعتمد التحليل الاقتصادي للسلوك السياسي.

وعلى وجه التحديد، استندت نماذج معظم الدراسات التجريبية حول سلوك التصويت الفردي، على تحليل داونز الاقتصادي ووصفه لنظرية الخيار العقلاني، والتي عدَّت - كما تقدم - حسابات الناخب العقلانية للفائدة والتكلفة الاقتصادية هي العامل الأساس (أو الحاسم) في تحديد قراره عند التصويت؛ فالناخب يحسب "الاختلافات الحزبية المتوقعة" عن طريق مقارنة مواقف الأحزاب وتقييم أيها سيحقق أكبر فائدة اقتصادية بالنسبة له، ويصوت بناءً على ذلك.

ورغم اتفاق جميع أنصار هذا الاتجاه الاقتصادي على فكرة تأثير الاقتصاد والحسابات العقلانية على التصويت، فإنهم يختلفون حول إجابة السؤال عن: كيف يكون هذا التأثير؟ وهناك جدال ومناظرات ساخنة بين الباحثين المختصين حول ماهية وطبيعة تأثير العوامل الاقتصادية على قرارات تصويت الناخب، أنتجت دراسات تجريبية غنية ومتنوعة (ومتعارضة في الغالب).

ويمكن تنظيم واختصار هذا الثراء والتنوع في أربع مناظرات عامة تتعلق بالمسائل التالية:

1. المناظرة الأولى: تدور حول أي أوضاع الاقتصاد الكلي يؤثر أكثر على تصويت الناخب؛ هل هي حالة النمو أو حالة الانحدار الاقتصادي؟

2. المناظرة الثانية: تدور حول أي الأوضاع الاقتصادية تهم الناخب، هل يصوت على أساس أوضاعه الاقتصادية الشخصية أو الأوضاع الاقتصادية لمجتمعه ككل؟

3. المناظرة الثالثة: تدور حول كيف يصوت الناخب؛ هل يصوت بناءً على تقييمه الماضي أو تقديره للمستقبل؟

4. المناظرة الرابعة: تدور حول ماهية طريقة البحث المناسبة لدراسة سلوك التصويت؛ هل هي الطريقة التي تعتمد على تحليل بيانات المستوى الجزئي (أو الفردي) أو التي تعتمد على تحليل بيانات المستوى الكلي (أو القومي)؟

وكما هو واضح، فإن موضوعات هذه المناظرات ليست مستقلة عن بعضها بقدر ما هي مترابطة ومتداخلة في أبعادها. وهي نقطة جديرة بأن تؤخذ في الاعتبار، حيث إن التقسيم هنا يأتي بغرض التنظيم والعرض أكثر من العزل بين الأفكار المطروحة.

وفيما يلي مناقشة وتوضيح طبيعة كل مناظرة وحجج أطرافها، ويتبع ذلك محاولة للتوفيق بين الأطروحات ووجهات النظر المختلفة لهذه المناظرات، وتلخيصها في رؤيتين واضحتين عن عقلانية الناخب وسلوك التصويت.

أولاً: النمو أم الانحدار الاقتصادي؟

تتعلق هذه المناظرة بالسؤال: ما هي طبيعة أوضاع الاقتصاد الكلي المؤثرة على سلوك التصويت الفردي؟ لقد تعددت وجهات نظر الباحثين بين من يرى أن حالة النمو الاقتصادي Economic Growth هي الأكثر تأثيراً على تصويت الناخب، ومن يرى أن حالة الانحدار الاقتصادي Economic Decline هي التي لها التأثير الأكبر. وقد عكست نتائج الدراسات التجريبية هذه الاختلافات، حيث تفاوتت بين تلك التي وجدت أن الحالتين - النمو والانحدار - تؤثران على التصويت، وتلك التي وجدت أن التصويت يتأثر فقط بحالة الانحدار، والأخرى التي وجدت أن تأثير الاقتصاد الكلي محدود جداً.

فعلى سبيل المثال، وجد جيرالد كريمر أن متغيرات الاقتصاد الكلي (كالتضخم والبطالة)، وما ينتج عنها من زيادة أو نقص في الدخل الفردي الحقيقي،[48] يؤثر على التصويت في الانتخابات التشريعية؛ فيرتفع التصويت للحزب القائم بالسلطة في حالة النمو وارتفاع الدخل، وينخفض في حالة الانحدار ونقص الدخل، ويظهر ذلك خاصة في انتخابات الكونغرس الأمريكي أكثر منه في الانتخابات الرئاسية. وعارض هوارد بلوم ودوجلاس برايس جزئياً استنتاجات كريمر هذه، حيث وجدا أن التصويت لحزب الرئيس في انتخابات مجلس النواب الأمريكي لا يتأثر بحالة الرخاء الاقتصادي، ويتأثر سلبياً (فقط) بحالة الهبوط الاقتصادي. أي إن الناخبين "يعاقبون" شاغلي الوظائف الحكومية على الهبوط الاقتصادي، ولا "يكافئونهم" على الرخاء الاقتصادي.[49] وكذلك وجد

إدوارد تفت، في تفسيره لظاهرة خسارة الانتخابات النصفية في الكونغرس،[50] بأن التصويت في مثل هذه الانتخابات هو في حقيقته "استفتاء" على إدارة الرئيس الأمريكي للاقتصاد.[51]

وفي المقابل، هناك دراسات أخرى أكدت أن تأثير أوضاع الاقتصاد الكلي على التصويت محدود جداً. فمثلاً، دحض البعض نتائج كريمر على أساس أن تحليله الكلي (الذي أوصله إليها) حساس لطريقة توصيفه للنموذج الذي استخدمه.[52] ووجد آخرون أن متغيرات الاقتصاد الكلي، فيما عدا التضخم، لا تؤثر على التصويت.[53] وأكد غيرهم أن وضع الاقتصاد الكلي لا يؤثر في انتخابات الكونغرس، وإنما يؤثر في الانتخابات الرئاسية.[54]

ومن جانب آخر، اختلف الباحثون حول التأثير النسبي للظروف الاقتصادية على الناخب: هل الدخل الفردي الحقيقي أكثر تأثيراً على تصويت الناخب، أو أن تصويته يتأثر أكثر بالظروف الاقتصادية العامة لمجتمعه؟ وهو ما يقود للمناظرة التالية.

ثانياً: تصويت "محفظة الجيب" أم "الاهتمام الاجتماعي"؟

تدور المناظرة الثانية حول دوافع الناخب: ما هي الأوضاع الاقتصادية التي يهتم بها الناخب ويصوت على أساسها؟ وظهر في الدراسات التجريبية نموذجان للتصويت؛ أحدهما يفترض أن الناخب يهتم فقط بظروفه الاقتصادية الشخصية، والآخر يفترض أن الناخب يهتم بالظروف الاقتصادية العامة لمجتمعه.

ففي حين وجد البعض أن الدخل الفردي الحقيقي هو الأكثر تأثيراً على قرارات الناخبين عند التصويت،[55] قارن دونالد كندر وروديك كيويت تجريبياً بين النموذجين، وأسموهما - بالترتيب - تصويت "محفظة الجيب" Pocketbook Voting وتصويت "الاهتمام الاجتماعي" Sociotropic Voting،[56] ووجدا ما يؤيد فرضية تصويت الاهتمام الاجتماعي، وأن الناخبين يقيّمون ظروف مجتمعهم الاقتصادية، وبناءً عليها يدعمون أو يلومون الحزب القائم بالسلطة، وذلك في كل من الانتخابات الرئاسية والتشريعية. أي إن الناخبين يُؤْثِرون عند تصويتهم مصالح مجتمعهم على اعتبارات مصالحهم الشخصية.[57] وكذلك أكد ستانلي فلدمان وباتريشيا كونلي هذه النتيجة، حيث وجدا أن أغلب الناخبين لا يربط بين التغير في أوضاعه المالية وبين الحكومة، وأن تقييمهم للرؤساء يتم على أساس التغييرات الموضوعية في الاقتصاد الوطني.[58] وفي هذا السياق، يؤكد مايكل لويس بك وماري ستجماير أنها ظاهرة عامة في الدول الديمقراطية، وليس في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدا «أن الظروف الاقتصادية تشكل نتائج الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية على مستوى العالم؛ فالأوقات الجيدة تُبْقِي الأحزاب في السلطة، والأوقات السيئة تلقيهم خارجها».[59]

وعموماً، تؤيد أغلب نتائج الدراسات التجريبية نموذج تصويت الاهتمام الاجتماعي، إلا أنها تعرضت في الوقت نفسه لنقد قوي يشكك في منهجية توصلها لهذه النتيجة، كما سنوضح لاحقاً في مناقشة المناظرة الرابعة.

ثالثاً: التصويت على الماضي أم التصويت للمستقبل؟

تتعلق المناظرة الثالثة بمعايير الناخب في التقييم: كيف يصوت الأفراد؟ وهنا أيضاً نوقش نموذجان، أحدهما يفترض "التصويت على الماضي" Retrospective Voting، أي إن الناخب يصوت بناء على ذكرى الماضي وتقييمه للأداء السابق للحزب أو المرشح شاغل السلطة (أو للمنافس فيما لو كان مكانه في السلطة)؛[60] والنموذج الآخر يفترض "التصويت للمستقبل" Prospective Voting، أي إن الناخب يصوت بناء على توقعه للأداء المستقبلي والنتائج المأمولة من المرشحين.

والافتراض الضمني في تصور نموذج التصويت على الماضي هو أن الناخب ساذج وبسيط التفكير، له ذاكرة تركز على المدى القصير، ويقيِّم بناء على المعرفة السابقة المألوفة لديه.[61] وبناء عليه يمكن للأحزاب والمرشحين المتنافسين (أو الحكومة) التلاعب بجمهور الناخبين للحصول على أعلى نسبة أصوات ممكنة.[62]

وهناك عدة صيغ للتصويت على الماضي، أحدها ما طرحه داونز، وتقدم إيضاحه، بأن الناخب يقيس أداء حزب الرئيس الحالي، ويقارنه بأداء الحزب المنافس المتوقع لو كان مكانه في الفترة الحالية، ويقرر بناءً على ذلك تصويته في الانتخابات. كما أن داونز ناقش أيضاً صيغة قياس الناخب على الماضي لتوقع حالتين افتراضيتين عن أداء الحزبين في المستقبل، وهي أصعب من سابقتها.

وطرح موريس فيورينا صيغة أخرى مختلفة قليلاً، وهي أن الناخب يقيس على الماضي لتوقع المستقبل. فأكد أن الناخب يكوِّن صورة إجمالية وعامة عن أداء الرئيس الموجود بالسلطة خلال السنوات الأربع التي قضاها في الحكم، وإذا اعتقد الناخب أن إدارة الرئيس قامت بعمل جيد، فإنه يتوقع أن يستمر هذا الأداء الجيد في الفترة الانتخابية القادمة أيضاً، ويكافئ حزب الرئيس بالتصويت له؛ أما إذا رأى أنها أدت عملاً سيئاً، فإنه يعاقب حزب الرئيس بالتصويت للحزب المنافس له (ويتوقع أن يكون أداؤه أفضل في الفترة القادمة من أداء حزب الرئيس). وقد وجد أن "مؤشر رضا المستهلك"، كمقياس لمدى شعور الناخب الأمريكي بالأمن الاقتصادي ورضاه عن أداء حزب الرئيس، أداة توقع جيدة لنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث توافق ارتفاع المؤشر مع تصويت الناخبين لحزب الرئيس، والعكس صحيح. ووضع فيورينا بذلك تفسيراً – في إطار نظرية الخيار العقلاني – للعلاقة بين تصويت الناخب وبين ارتباط الناخب بالأحزاب السياسية.[63]

وفي المقابل، يدّعي نموذج التصويت للمستقبل أن الناخب يبني حساباته على توقع أداء الأحزاب والمرشحين مستقبلاً، ويصوت بناءً على تقييمه للمدى الطويل. وقدم هنري شابل ووليام كيش هذا النموذج لمنافسة تضمين النموذج السابق لفكرة إمكان التلاعب بتوجهات الناخبين، وافترضا وجود ناخب معقد، أي رفيع الثقافة وذكياً، ولديه معلومات واسعة،[64] وقادر على تقييم السياسات القائمة (وتقدير السياسات المقترحة) وأثرها على الاقتصاد الكلي، وهو يصوت بناءً على ذلك.[65]

وقد وصف البعض هـذين النمـوذجين مـن النـاخبين، عـلى الترتيـب، بوصـفَيْ تصـويت "الريفـي" Peasant، وتصـويت "المصرـفي" Banker،[66] واستنتجوا أن الناخبين يصـوتون بتمـرس المصرـفيين ويقيِّمـون الرؤسـاء في إطار نظرة مطلعة لآفاق الاقتصاد الوطني ومدى قدرتهم على إدارته بنجـاح، ولا يصوتون على أساس مستويات المعيشة القائمة.[67] ويتفق آخرون مع هـذا الاستنتاج عن تصويت المصرفي، وأنه يمكن توقع قرارات الناخبين بناءً عليه، إلا أنهم يعرضـون مـنطقهم الخـاص في تفسـير ذلـك. ويجـادلون في ضرورة توسعة النموذج لتعزيز دقة قدرته على التوقع، ويكون ذلك بإدخـال عنـاصر التوقيت والسمات الاجتماعية والمؤسسية في حساباته: مثل طول مـدة التوقـع من يوم الانتخابات، والمستوى العلمي للناخب، ومدى ضيق دائرة المنافسـة الانتخابية بين المرشحين.[68]

والتشابه بين هـذا التصـنيف للنـاخبين وبـين تصـنيف المنـاظرة الثانيـة واضح، إلا أن مفهوم "الريفي" و"المصرفي" أكثر تقدماً من الفكـرة البسـيطة لتصويت "محفظة الجيب" و"الاهتمام الاجتماعي".

رابعاً: البيانات الكلية أم الفردية؟

وتتعلق هذه المناظرة بمسألة منهجية: ما هي أفضـل طريقـة لاستقصـاء العلاقة بين الخيار العقلاني وسلوك التصويت؟ هل هو تحليل بيانات المستوى الفردي أو الجزئي Individual or Micro Level أو تحليل بيانـات المسـتوى الكلي أو القومي National or Macro Level؟ وهل يمكن أن نعمم، بثقـة،

الاستنتاجات من مستوى إلى آخر؟ وهذه مسألة على درجة عالية من الأهمية، وذلك للارتباط الوثيق بين صحة نتائج الدراسات التجريبية ودقة البيانات والتحليل الذي أوصل إليها. وكما هو معلوم، فإن دراسات تفسير نظرية الخيار العقلاني لسلوك التصويت، بما فيها تلك المتعلقة بهذه المناظرات، تجريبية في الأساس.[69]

ويرى الاتجاه العام لهذه الدراسات أن الأفضلية لتحليل البيانات الفردية عن سلوك التصويت لأنه سلوك فردي في الأساس، كما يؤكد أن تحليل البيانات الكلية أقل قيمة، وأن نتائجه يجب أن تؤخذ بحذر حتى تؤكدها نتائج تحليل المستوى الفردي، ويشكك جداً في إمكانية تعميم نتائج البيانات الكلية على السلوك الفردي.

إلا أن كريمر جادل بقوة لصالح المستوى الكلي، وذلك في دراسته عن تناقض النتائج التجريبية للمستويين. ورأى أن تناقض النتائج الظاهر مصطنع إحصائياً وغير موجود في الواقع؛ لأن المستوى الكلي والجزئي يقيس في حقيقته علاقات تجريبية مختلفة بين المتغيرات الاقتصادية وقرارات التصويت؛ ولهذا فإن "مقاييس الانحدار" Regressions التي تستند إلى المستويين تنتج في الغالب نتائج مختلفة تسبب هذا التناقض المصطنع.[70] وبالإضافة إلى ذلك، خالف كريمر رأي دراسة كندر وكيويت بأن تصويت "الاهتمام الاجتماعي" يفسر هذا التناقض، حيث لاحظ – بحق – صعوبة التمييز بوضوح بين تصويت الاهتمام الاجتماعي

وتصويت المصلحة الفردية (محفظة الجيب)، وأن كندر وكيويت ارتكبا خطأً في القياس. وقد أشار كريمر إلى أن تصويت الاهتمام الاجتماعي يتداخل مع تصويت المصلحة الفردية، وأن الاثنين يتحركان سوياً في الاتجاه نفسه (أي إنه إذا كان وضع الاقتصاد الوطني جيدًا، فإن الناخب سيشعر بأنه سيكون في وضع جيد، والعكس صحيح). لهذا، بينما يمكن الجدال بأن مشاعر الاهتمام بالمجتمع وإيثار مصالحه تؤثر في التصويت، فإنه من الصعب اختبار ذلك تجريبياً.[71]

وتبرز نقطة رئيسية في جدال كريمر ضد مدخل المستوى الفردي تتمثل في حقيقة احتواء البيانات الفردية على اختلافات كثيرة، أو ما يطلق عليه "ضوضاء فردية"، تعود للعدد غير المحدود من الاختلافات في منطق الأفراد وظروفهم. لهذا، فإن نتائج تحليلات المستوى الفردي غالباً ما تكون غير مستقرة؛ لأنها تختلف من انتخابات إلى أخرى، وهي ضعيفة مقارنة بتحليلات المستوى الكلي، وتظهر بالإشارة الخاطئة لأن الضوضاء الفردية تسبب الغموض في اتجاه العلاقة (هل هي عكسية أو طردية). ورغم أن كريمر يقر بأن مستويي التحليل متحيزان، فإنه يرى أن تحليلات السلاسل الزمنية الكلية أفضل لكونها تتلافى التأثير المخرب للضوضاء الفردية، وتعكس - أكثر من تحليلات البيانات الفردية - العلاقة محل الاختبار، وبتركيزها على متوسط التغيير مع مرور الوقت، تقدم تقديراً أصح للعلاقة بين الاقتصاد والتصويت.

وعلى الرغم من الجدال المقنع السابق لكريمر، فإنه لا يمكن بثقة كبيرة استخلاص الاستدلالات من النتائج الكلية وتعميمها على السلوك الفردي. ومثال ذلك، فإن النتائج التي نوقشت سابقاً بأن النمو والتدهور الاقتصادي يؤثران في سلوك التصويت الفردي،[72] أو أن الذي يؤثر هو التدهور الاقتصادي فقط،[73] ليست مبررة بوضوح؛ فجميع هذه النتائج بنيت على تحليلات كلية وعُممت نتائجها على المستوى الفردي، في الوقت الذي لا يمكن فيه التأكيد بشكل قطعي على أن التصويت الفردي يتبع الاتجاهات الكلية. وخلاصة ما سبق أنه رغم ما يظهر من نتائج قوية على المستوى الكلي ونتائج غير واضحة على المستوى الفردي، لاتزال المناظرة غير محسومة حول أي المستويين أفضل لدراسة تأثير الاقتصاد على قرارات التصويت.

ومع أن المناظرات الأربع السابقة تلخص معظم الأفكار المطروحة في الدراسات التجريبية عن تفسير نظرية الخيار العقلاني لسلوك التصويت، إلا أن هناك بعضاً من الباحثين قدموا أفكاراً وحججاً مختلفة عما ورد سابقاً.

فمثلاً، جادل روبرت دُر أن التوقعات المتفائلة حول آفاق مستقبلية قوية للاقتصاد تؤدي إلى دعم سياسات اقتصادية ليبرالية، وأن مثل هذا الدعم لا يتوافر في حالة التوقعات الاقتصادية المتشائمة.[74] وجادل آخرون، عند مقارنتهم التفسيرات المختلفة لظاهرة "خسارة الانتخابات النصفية في الكونغرس"، بأن أفضل تفسير لها هو "التصويت السلبي"؛ أي حسابات عقلانية تهدف إلى إعادة التوازن في مواجهة قوة الرئيس.[75]

كما أكد البعض أن للعواطف تأثيراً قوياً على عملية التقييم العقلاني، حيث جادل باميلا كونوفر وستانلي فلدمان بأن الناخبين لا يقيّمون (معرفياً أو إدراكياً) فقط، بل يتأثرون عاطفياً بالظروف الاقتصادية الشخصية والقومية؛ لذا فإن نماذج التحليل الاقتصادية ناقصة، لأنها تركز فقط على تجاوب الناخب المعرفي مع الظروف الاقتصادية وتتجاهل التأثير القوي للعواطف.[76] وجادل أيضاً براندون هلر وهيلموت نوربوث بأن توقعات الناخب عن مستقبل الظروف الاقتصادية - فيما عدا التضخم- ليست توقعات "عقلانية"، أو أنها تدمج معلومات ذات علاقة عن المستقبل، كما أنها ليست متبنَّاة Adoptive اعتماداً على خبرات الماضي، وإنما تتأثر بما أسمياه "الاقتصاد النفسي" Psychological Economics، حيث يتفاءل الناخبون في الأوقات الجيدة متبنين خبرة الماضي، ويتفاءلون (نفسياً) أيضاً في الأوقات السيئة متوقعين انتعاشاً سريعاً. وهو لايزال طرحاً يعبر عن نموذج "تصويت المستقبل"، لكنه ليس عقلانياً بقدر ما هو عاطفي.[77]

وفي نهاية هذه المناظرات، لابد من التأكيد على نقد دراسة جرين وشابيرو، التي تقدم ذكرها، واستنتاجهما المهم بأن «أكثر [دراسات] نظرية الخيار العقلاني مدفوع بالمنهج وليس مدفوعاً بدراسة المشكلة، وأن هذا - جزئياً - هو المسؤول عن عيوبها».[78] وأعادا هذا التأثر بالمنهج إلى إصرار منظِّري الخيار العقلاني على جعلها نظرية شاملة في تفسير السلوك السياسي، حيث أشارا إلى «أن التطبيقات التجريبية لنظرية الخيار العقلاني في علم السياسة منذ الستينيات [من القرن العشرين] شابتها عيوب منهجية متجذرة

في الطموح بإيجاد نظرية شاملة في السياسة، والاعتقاد بأن أي شيء أقل من هذا لا يرتقي لمستوى علم حقيقي».[79]

واقترح جرين وشابيرو على دراسات الخيار العقلاني أن تتغير وتتبنى عدة طرق لتتغلب أبحاثها على المشاكل المنهجية التي أثرت في تقدمها، ويأتي في مقدمة ذلك أمران: الأول، يجب على منظّري الخيار العقلاني مقاومة نزعة الحفاظ على النظرية، التي تسببت في وجود أبحاث مدفوعة بالمنهج؛ الثاني، ينبغي على منظري الخيار العقلاني التنازل عن التزامهم بشمولية النظرية في تفسير السلوك السياسي، وميلهم لتجاهل (أو استيعاب أو رفض) التفسيرات النظرية المنافسة.[80] وخلصا إلى نقطة مهمة، وهي «أن السؤال يجب أن يتحول من "نظرية الخيار العقلاني أولاً" إلى أمر أكثر فائدة هو: كيف يمكن أن تتفاعل العقلانية مع أوجه أخرى لطبيعة الإنسان وتنظيمه، والتي تنتج السياسة التي نسعى لفهمها؟».[81]

ورغم ما وجِّه من نقد لنظرية الخيار العقلاني وتطبيقاتها في دراسة سلوك التصويت (والسلوك السياسي عموماً)، فإنها تظل من أهم النظريات ومداخل التحليل السياسي، حيث إنه «وكما هو الحال مع النظريات الناجحة، ساهمت نظرية الخيار العقلاني في إعادة تنظيم المعرفة المتاحة، وحركت استكشافات جديدة، ووضعت أسئلة جديدة للباحثين في السلوك الانتخابي».[82]

التوفيق بين المناظرات: رؤيتان متنافستان

من الواضح أن المناظرات الأربع السابقة مترابطة بقوة، ويمكن - مع المخاطرة بشيء من التبسيط الذي تقتضيه ضرورة البيان - الجمع والتوفيق بين الاختلافات فيما بين المناظرات، واختصارها في رؤيتين عن مدى عقلانية سلوك التصويت:

1. الرؤية الأولى "الناخب البسيط": تصور الناخب على أنه ذو تفكير بسيط وساذج، يراعي مصلحته الخاصة، ويركز على ظروفه الاقتصادية المباشرة (على المدى القصير)، ويقيِّم بناءً على ما يعرفه عن الأداء السابق لشاغل المنصب؛ ومن ثم فحساباته مبسطة وأقل عقلانية عند اتخاذه قرار التصويت. وتشمل هذه الرؤية نماذج تصويت "محفظة الجيب" و"الماضي" و"الريفي".

2. الرؤية الثانية "الناخب المدرك": تصور الناخب على أنه ذو تفكير معقد وثقافة عالية، يراعي المصلحة العامة، ويركز على ظروف اقتصاده الوطني (على المدى الطويل)، وقادر على توقع المستقبل وتقييم المرشحين على أساس عواقب مواقفهم السياسية؛ ومن ثم فحساباته أكثر عقلانية عند اتخاذه قرار التصويت. وتشمل هذه الرؤية نماذج تصويت "الاهتمام الاجتماعي" و"المستقبل" و"المصرفي".

ويلخص الجدول الوارد في هذه الدراسة المناظرات المختلفة في إطار هاتين الرؤيتين المتنافستين للناخب وسلوك التصويت، مع توضيح مستوى التحليل وعرض أمثلة للدراسات ذات العلاقة بكل رؤية.

رؤيتان متنافستان للناخب في دراسات نظرية الخيار العقلاني عن سلوك التصويت

	الرؤية الأولى: الناخب البسيط	الرؤية الثانية: الناخب المدرك
الافتراضات عن الناخب	بسيط التفكير يهتم بمصلحته الخاصة يركز على المدى القصير يقيِّم قياساً على الماضي يمكن التأثير في قراراته أقل عقلانية	معقد التفكير وثقافته عالية يهتم بالمصلحة العامة يركز على المدى الطويل يقيِّم على أساس عواقب المستقبل يأخذ قراراته باستقلالية أكثر عقلانية
نموذج التصويت	تصويت "محفظة الجيب" تصويت "الريفي" تصويت "على الماضي"	تصويت "الاهتمام الاجتماعي" تصويت "المصرفي" تصويت "توقع المستقبل"
مستوى التحليل	تحليلات على المستوى الكلي والفردي (الجزئي)، أظهرت نتائج غير حاسمة	تحليلات على المستوى الكلي، أظهرت نتائج قوية مؤيدة

الدراسات المؤيدة	Downs 1957 Kramer 1971 Kramer 1983 Bloom and Price 1975 Tufte 1975 Tufte 1978	Kinder and Keiweit 1981 Chappell and Keech 1985 Lewis-Beck and Skalaban 1989 Mckelvey and Ordshook 1990 Beck 1991 Mackuen and others 1992 Durr 1993 Haller and Norpoth 1994 Clarke and Stewart 1994

وغني عن الذكر هنا، الإشارة إلى أن النظرة للرؤيتين ليست حدية: إما ناخب بسيط أو مدرك، وإنما هي نظرة نسبية حيث إن الناخبين يتفاوتون في درجة عقلانية قرارات تصويتهم، ويتوزعون في مدى تقع الرؤيتان في طرفيه، بين ناخب بسيط (يتصف بالخصائص الأبسط عقلانية)، وناخب مدرك (يتصف بالخصائص العقلانية تماماً في اتخاذ قراراته).

والحقيقة أنه رغم الرغبة - من ناحية معيارية - في تصديق تصور الرؤية الثانية للناخب المدرك (لانسجامها مع افتراض النظرية الديمقراطية - الضمني - بعقلانية الناخب وعملية قراره عند التصويت)، ورغم دعم نتائج التحليلات الكلية لها، فإنها رؤية مثالية تعبر عن "ما يجب أن تكون عليه الأمور، وليس كما هي عليه"؛ فهي تفترض - بشكل غير واقعي - أن الناخبين لديهم قدرات ذهنية كبيرة ومستوى معرفي عالٍ، وعلى اهتمام كبير بتفاصيل الحملات الانتخابية، ويملكون الوقت لمتابعتها والوصول لمعلومات كاملة عن مواقف المرشحين، وقادرون على تقييمها وتوقع عواقبها على آفاق اقتصادهم الوطني، ويعطون أولوية للمصالح العامة على مصالحهم الخاصة، ويصوتون بناء على كل ذلك. وهذا تصور مبالغ فيه، ولا يصح عن

عموم الناخبين كما تفترض هذه الرؤية، بل لا يصح عن الأغلبية البسيطة من الناخبين (حتى في الدول المتقدمة)، وهو قد ينطبق فقط على نخبة صغيرة من المجتمع، تظل أقلية وإن زاد عددها في بعض المجتمعات.

وفي المقابل، فإن تصور الرؤية الأولى للناخب البسيط هو أقرب لواقع عموم الناخبين، حيث إن قدرات معظمهم لا ترتقي إلى التوقعات العالية للرؤية السابقة. وأقلها أن أغلب الناخبين لا يهتم بالانتخابات أو لا يرغب في متابعتها؛ بل ومنهم من يحجم عن التصويت رغم أنه يملك القدرات المعرفية العالية. وقد توصل نموذج الخيار العقلاني إلى أن عقلانية الناخبين تقودهم إلى عدم التصويت، حيث يجدون أن تكلفة التصويت أعلى من الفائدة المتوقعة بالنسبة لهم، خاصة وأنهم يرون أن صوتهم لن يغير في نتيجة الانتخابات.

الاستنتاجات والمقترحات

التصويت في الانتخابات هو أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعاً، لذا فالعناية بدراسة سلوك التصويت على درجة بالغة من الأهمية. وهي دراسة على درجة عالية من التخصص في علم السياسة، ارتبطت بظهور المدخل السلوكي، وتعد دراساتها التجريبية الأكثر تقدماً في تطبيقات المناهج المسحية وجمع البيانات واستخدام النماذج الرياضية والتحليلات الإحصائية في البحث السياسي. وتعتبر أكاديمية علم السياسة الأمريكية الرائدة والأكثر تقدماً في هذه الدراسات، وأنتجت ثراءً معرفياً كبيراً في تحليل سلوك الناخب الأمريكي.

ناقشت هذه الدراسة السؤال الأساس في تفسير سلوك التصويت "لماذا يصوت الناخب بالطريقة التي يصوت بها؟" إن هذا السؤال يبحث في طبيعة العوامل التي تؤثر في اختيارات الناخب وتصويته. ونظراً إلى أن الإجابة عليه ليست بالبساطة التي قد تبدو، بل هي غاية في التعقيد، فقد تناولت الدراسة المناهج التي حاولت تقديم تفسيرات لسلوك الناخب عند قيامه بعملية التصويت، وخلصت إلى عدد من الاستنتاجات، كما قدمت مقترحات للكيفية التي يمكن الاستفادة بها من هذا العلم في العالم العربي.

الاستنتاجات

برزت ثلاثة اتجاهات نظرية متنافسة في تفسير قرارات تصويت الناخب، كل منها أعطى أولوية لتأثير عوامل معينة: الاتجاه الاجتماعي، وركز على تأثير العوامل الاجتماعية كالانتماء والمحيط الاجتماعي، والاتجاه النفسي، وركز على تأثير العوامل النفسية وبخاصة مشاعر الولاء للهوية الحزبية، والاتجاه الاقتصادي، وركز على تأثير العوامل العقلانية وحسابات الناخب الاقتصادية للتكلفة والعائد.

وتتمسك دراسات كل اتجاه بأساسها النظري، وتصل أبحاثها التطبيقية لنتائج تؤيده. والإشكالية في أبحاث هذه الاتجاهات أنها تكرر نفس الخطأ، وإن كان بصورة متعاكسة؛ فكل منها يُغْفِل عوامل الآخر من الحسبان في نموذجه التحليلي: فكلا النموذجين، الاجتماعي والنفسي، يركز على عوامله ويغفل ذاتية الناخب وحساباته، وفي المقابل، يركز النموذج العقلاني على

حسابات الناخب ويتعامل معه كوحدة فردية عقلانية مستقلة لها حساباتها الذاتية، ويغفل تأثير محيطه الاجتماعي ومشاعره العاطفية على قراراته. كما أن افتراض النموذجين، الاجتماعي والنفسي، ثبات تأثر العوامل الاجتماعية والولاء للهوية الحزبية على سلوك التصويت، ومن ثم استقرار قرارات تصويت الناخب، يجعلها عاجزة عن تفسير التغير في قرارات تصويت الناخب في الانتخابات المختلفة على المدى القصير، في الوقت الذي يستطيع فيه النموذج العقلاني تفسير هذا التغير في قرارات الناخب من خلال اعتبار التغير في حساباته الذاتية للتكلفة والعائد.

ويتوافق افتراض العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي مع التصور الشائع لدى الجمهور عن عملية التصويت في الانتخابات. وتحدد نظرية الخيار العقلاني قواعد لسلوك الناخب تشبه القواعد المستخدمة في تفسير سلوك المنتجين المستهلكين في النظرية الاقتصادية؛ فتعتبر الناخب عقلانياً يسعى لتعظيم مصلحته الشخصية، فيأتي قرار تصويته محصلة لحساباته العقلانية للتكلفة والعائد (التي غالباً ما تقاس بالقيمة المادية للدخل الفردي)، ويصوت للحزب أو المرشح الذي يحقق له أكبر عائد يتوقعه.

وتعاني نظرية الخيار العقلاني تناقضاً بين المنطق والواقع، يشكك في قدرتها على تفسير سلوك التصويت؛ فمن جهة تقود افتراضاتها إلى استنتاج منطقي بعدم عقلانية المشاركة في عملية التصويت، لأن حسابات الناخب العقلاني للتكلفة والعائد من المشاركة تجعله يتوصل إلى أن إقدامه على عملية

التصويت غير ذي جدوى (وفعل غير عقلاني) لأن تكلفته تفوق العائد المتوقع منه؛ ومن جهة أخرى يشهد الواقع أن أعداداً كبيرة من الناخبين – وبخلاف توقعات النظرية – يشاركون ويقدمون فعلاً على التصويت في الانتخابات. وعرفت هذه القضية باسم "مفارقة التصويت". واضطر أنصار النظرية إلى توسيع نموذجها العقلاني لتفسير هذه المفارقة، بوضع مبررات تزيد المنافع المعنوية في معادلة التصويت (مثل دوافع الحفاظ على الديمقراطية أو الشعور بأداء الواجب)، وبهذا يزيد جانب العائد المتوقع، لكي يبرر نموذجهم العقلاني إقدام الكثيرين على التصويت في الانتخابات.

ورغم أن الدراسات التجريبية لنظرية الخيار العقلاني تتفق على تأثير الحسابات العقلانية، فإنها تختلف كثيراً حول مدى العقلانية في سلوك التصويت في الانتخابات. ونشأت مناظرات ونقاشات عدة في الموضوع، خرجت بنتائج متنوعة ومتعارضة. ويمكن التوفيق بين هذه المناظرات والاختلافات، واختصارها في رؤيتين عن الناخب وسلوك التصويت: الأولى تعبر عن الناخب البسيط الأقل عقلانية، وتصوره صاحب تفكير ساذج ويتأثر بمصالحه الاقتصادية الشخصية المباشرة ويقيّم المرشحين قياساً على أداء الماضي الذي يعرفه. والرؤية الثانية تعبر عن الناخب المدرك التام العقلانية، وتصوره صاحب تفكير معقد وثقافة عالية ويهتم بالمصالح العامة ومستقبل اقتصاده الوطني، ويقيّم المرشحين بناءً على تقديره لعواقب مواقفهم السياسية. ورغم أن الرؤية الأولى للناخب البسيط تبدو أكثر واقعية

والرؤية الثانية للناخب المدرك تؤيدها أكثر نتائج التحليلات الكلية، فإن النتائج التجريبية تظل غير حاسمة حول أيهما أكثر دقة في تفسير سلوك تصويت الناخب. ولاتزال النقاشات التي طرحتها هذه المناظرات حية ومفتوحة لمزيد من الاختبارات العلمية.

وحتى يكون البحث المستقبلي في التفسير العقلاني لسلوك التصويت أكثر جدوى وإنتاجاً، لابد أن يتجنب فخ التركيز على العوامل الاقتصادية وحدها، بعدم تجاهل الدور المهم للعوامل الأخرى، سواء الاجتماعية أو النفسية أو البيئية.

والانتقادات على نظرية الخيار العقلاني وتطبيقاتها لا تقلل من أهمية مساهمتها في تطوير دراسات سلوك التصويت الفردي، والسلوك السياسي عموماً. وذلك مع التأكيد على ما خلصت إليه دراسة جرين وشابيرو من ضرورة أن يقاوم منظّرو الخيار العقلاني نزعة الحفاظ على النظرية والدراسة المدفوعة بالمنهج، وأن يتنازلوا عن الالتزام بشمولية تفسير النظرية للسلوك السياسي وتجاهل التفسيرات المنافسة.

مقترحات وتوصيات

تبقى مسألة مهمة بالنسبة للدراسات الأكاديمية العربية، وهي: كيف يمكن لها أن تستفيد من التجربة الأكاديمية الأمريكية في تطوير دراسات

علمية متخصصة في سلوك تصويت الناخب في العالم العربي؟ ويمكن أن تسهم هذه الدراسة في تقديم مقترحات وتوصيات في هذا المجال

إن الاهتمام بهذا المجال العلمي يتم بدعم إنشاء مراكز وطنية متخصصة ومستقلة في الدول العربية للدراسات الانتخابية، تلتزم بمعايير الجودة العلمية، وتعكف على دراسة الأبعاد المتعلقة بعملية التصويت والانتخابات، وتطوير القوانين والإجراءات والتطبيقات الانتخابية بناءً على أسس علمية. وهو ما يساهم في الارتقاء بهذه الآلية والممارسة لتحقيق أقصى غاياتها المأمولة.

وتقدم المعرفة العلمية الغنية لأكاديمية علم السياسة الأمريكية عن سلوك التصويت، سواءً على المستوى النظري أو النتائج التجريبية، فرصة كبيرة للأكاديمية العربية كي تستفيد منها وتطور دراسات متخصصة ومعرفة علمية جادة وناضجة عن سلوك تصويت الناخب العربي. فالأهم للواقع العربي هو تحليل ما يتصل بسلوك الناخب العربي. وما تقدم من دراسات يتعلق بسلوك الناخب الأمريكي (والغربي عموماً)، ولكن هناك حاجة للتحقق ومعرفة موقع الناخب العربي من نتائجها، حيث توجد بلاشك اختلافات بين الناخبين العربي والأمريكي، سواء في طبيعة الناخب أو في طبيعة البيئة والظروف التي يتفاعلان معها؛ وعليه فمن المنطقي توقع وجود تفاوت أيضاً في مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على كل منهما.

ومن الجدير بالملاحظة، ضرورة أن تركز الدراسات العربية على الجانب التطبيقي وإجراء الأبحاث التجريبية لدراسة واقع وتفاعلات

سلوك التصويت، وألا تقتصر نماذجها التحليلية على الاتجاه الاقتصادي ونظرية الخيار العقلاني فقط؛ كي لا تكرر أخطاء الأكاديمية الأمريكية، بإصرارها على عقلانية قرارات الانتخابات (وتغليب المنهج على النظرية). بل عليها أن تتحقق مبدئياً من افتراض العقلانية السائد، ولكن كمنطلق لاختبار وتقييم التأثير المحتمل لمختلف العوامل الاجتماعية والنفسية على قرارات الناخب العربي.

كما يجب التأكيد أيضاً على أهمية احتمال أن تكون نسبة تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية على قرارات الناخب العربي أكبر. وهناك اعتبارات منطقية تدعم هذا الاحتمال، يأتي في مقدمتها ما يتعلق بطبيعة الناخب العربي وخصائصه، من ناحية تكوينه النفسي- وميوله العاطفية وتأثير الاعتبارات الأيديولوجية والدينية على ثقافته السياسية وحداثة تجربته الانتخابية، ومنها أيضاً ما يتعلق بطبيعة وظروف بيئته الاجتماعية والسياسية، من ناحية قوة وتأثير الروابط الاجتماعية والفئوية، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة، وحداثة التجربة الديمقراطية وطبيعة الأطر والأنظمة التي تحكم عملية التصويت والانتخابات، وطبيعة التكوينات السياسية القائمة (كالأحزاب وجماعات الضغط والمؤسسات الإعلامية). هذه الاعتبارات وغيرها تتفاعل وتعمل كمحددات لسلوك تصويت الناخب العربي، وهي في طبيعتها ومدى استجابة الناخب العربي لتأثيراتها تختلف عن حالة الناخب الأمريكي. والأمر غاية في الأهمية، ويستحق إجراء دراسات تجريبية لفحصه واكتشاف حقائقه.

وهناك تساؤلات رئيسية مثيرة للاهتمام وجديرة بالبحث تتعلق بدراسة سلوك تصويت الناخب العربي؛ ومنها: ما هو مدى التأثير النسبي لكل من العوامل العقلانية والاجتماعية و النفسية على قرارات تصويت الناخب العربي؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين سلوك تصويت الناخب العربي مقارنة بالناخب الأمريكي (وغيره من الناخبين في مجتمعات أخرى)؟ وما مدى صلاحية تطبيق نماذج تحليل سلوك التصويت الغربية في تفسير سلوك تصويت الناخب العربي؟ وهل يمكن بلورة نموذج خاص يكون أكثر قدرة على تحليل قرارات الناخب العربي؟

وبناءً على ما تقدم، وقياساً على تجربة الأكاديمية الأمريكية المتخصصة، تطرح الدراسة أربعة مقترحات رئيسية لسبل تطوير الدراسات العلمية العربية في موضوع هذه الدراسة، هي:

أولاً، توفير الدعم المؤسسي لدراسات سلوك التصويت العربي، وإنشاء مراكز وفرق بحث وطنية متخصصة تلتزم بمعايير الجودة العلمية، لعمل دراسات مسحية رصينة وجمع البيانات (بشكل منظم ومتراكم يؤسس قواعد بيانات موسعة) وإجراء تحليلات ودراسات علميَة عليها؛ وهي خطوة أساسية مهمة، سبق أن مهدت للدراسة العلمية للسلوك السياسي الأمريكي. مع التأكيد على ضرورة استقلال هذه المراكز والفرق البحثية وحَيْدتها وبعدها عن المؤثرات السياسية، ووضع الضوابط اللازمة لضمان ذلك؛ وأنسب بيئة لتحقيق ذلك هو إنشاؤها في إطار الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني

المستقلة. والأهم من ذلك ضرورة استقلالية هذه المراكز الوطنية المتخصصة عن النفوذ والتأثير والتمويل الخارجي.

ثانياً، التأكيد على أهمية تنمية الأكاديمية العربية المتخصصة على المستويات الوطنية في الدول العربية؛ وذلك كي تنبع الدراسات من ذات البيئة والثقافة الوطنية وتكون أقدر على فهمها والتعامل مع معطياتها وتوظيف النتائج التي تتوصل إليها لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز التنمية. فرغم العوامل المشتركة الكثيرة بين الدول العربية، فإن كل دولة ومجتمع عربي له خصائصه التي تميزه وتستوجب التخصص الوطني في دراسته.

ثالثاً، ضرورة استرشاد عملية تطوير الدراسات العربية بثلاثة أمور مترابطة ومهمة:

1. الاستفادة بما توصلت إليه الدراسات الأمريكية (والغربية عموماً) سواء في الجوانب النظرية أو التجريبية، وتجنب أخطائها، والاستفادة أيضاً من تجارب دراسات سلوك التصويت في أكاديميات الدول النامية، سواء في دراستها لسلوك التصويت في دولها، أو في طريقة توظيفها للدراسات الأكاديمية الأمريكية والغربية.

2. التبصر في نظريات ونتائج الدراسات الغربية قبل توظيفها أو تعميمها على سلوك تصويت الناخب العربي، ومراعاة واقع وظروف وخصائص الناخب العربي. فالاستفادة تتحقق بشكل أكبر، عندما يكون توظيف ما وصلت إليه تلك الدراسات ناقداً وواعياً، أكثر من كونه ناقلاً فحسب.

3. الانفتاح على الاتجاهات الثلاثة (الاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي) في دراسة سلوك التصويت، ومراعاة عدم وجود نموذج واحد للعوامل التي تفسر سلوك التصويت، بل عدة نماذج يختلف تأثيرها النسبي باختلاف الناخبين وباختلاف الظروف والقضايا المطروحة؛ مما يتطلب دمج واختبار العوامل المختلفة في الاتجاهات الثلاث، وعدم التحيز أو الاقتصار على أحدها.

وختاماً، إن التصويت والانتخابات هي - في جوهرها - آلية، وأسلوب للمشاركة والحكم واتخاذ القرارات لتحقيق التنمية والاستقرار وتقدم المجتمعات ورخائها، لها مزايا وتعتريها عيوب، قد تنجح وقد تفشل في الوصول إلى غاياتها. ويأتي في مقدمة عوامل نجاحها، معرفة حقيقتها ودورها والنظر لها بواقعية كآلية وليست هدفاً بحد ذاتها. ومن ثمَّ الابتعاد عن النظرة المثالية لها: سواء بكونها تأتي بالشخص المناسب للمكان المناسب أو أنها ستؤدي لاختيار الأفضل والأكثر كفاءة، أو أن نتائجها تعكس الاختيار الواعي والأفضل للناخبين والمجتمع والتنمية. وحقيقة الأمر أن عملية التصويت والانتخاب بعيدة عن المثالية، وتؤثر عليها شوائب عديدة، وفائدتها مرتهنة بعوامل ثقافية وبيئية متنوعة.

الهوامش

1. انظر:

Daniele Caramani (ed.), *Comparative Politics*, Oxford University Press, http://www.oup.com/uk/orc/bin/9780199574971/ (January 11, 2012).

2. في الواقع عكست الدراسة – المشار إليها – السؤال: لماذا لا يشارك الأفراد؟ وأجابت "لأنهم لا يستطيعون، لا يريدون، لم يطلب منهم أحد". ولغرض الإيضاح تم عرض طرحهم بشكل أوضح ينسجم مع غرض هذه الدراسة. انظر:

Sidney Verba, Kay H. Schlozman, and Henry E. Brady, *Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

3. انظر:

Michael G. Roskin et al. (eds), *Political Science: An Introduction* (New Jersey: Pearson Education Inc., 2006), 215-218.

4. انظر:

Kay H. Schlozman, "Citizen Participation in America: What Do We Know? Why Do We Care?" in Ira Katznelson and Helen Milner (ed.) *The State of the Discipline* (New York: Norton, 2002), 432-437.

5. انظر:

Gordon Marshal, "Voting Behavior", *A Dictionary of Sociology* (Oxford: Oxford University Press, 1998), 696-697.

6. خارج الأكاديمية الأمريكية، تدرَّس السياسة الأمريكية عادة ضمن حقل السياسة المقارنة.

7. ترتبط هذه التقسيمات بالأكاديمية الأمريكية. وللمزيد حول تقسيمات فروع علم السياسة، انظر موقع الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية http://www.apsanet.org؛ والموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية:

William A. Darity (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences* vol. 9 (Farmington Hills, MI.: Macmillan Reference, 2nd ed., 2008), http://www.gale.cengage.com/iess (September 2, 2011).

8. وقد عُرفت تلك الفترة بمسمى "الثورة السلوكية"، تعبيراً عن الحماس الكبير والتطلعات العالية التي صاحبتها، وتوقع أن تُحدث المناهج الكمية للسلوكية تغيراً جذرياً في الدراسة العلمية للسياسة تُسَرِّع عملية الوصول إلى نظريات سياسية علمية وموضوعية دقيقة، هذا إضافة إلى النقد الكبير الذي وجهته إلى المناهج التقليدية في دراسة السياسة. لكن، ومع نهاية الستينيات من القرن العشرين وبعد مناظرة مطولة حول المناهج، اعتدل اندفاع التوجهات السلوكية، ودخلت في مرحلة سميت "مابعد السلوكية" في السبعينيات، وأصبحت تقر بأهمية الذاتية والنظرية في استخدام المنهج وتفسير البيانات واستخلاص النتائج. وبصفة عامة، ساهم المدخل السلوكي في إثراء علم السياسة وتوسيع أفقه على كلا المستويين المنهجي والنظري.

9. انظر:

Andrew Haywood, *Key Concepts in Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2000), 85-86.

10. انظر:

Andrew Heywood, *Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 3rd ed. 2007), 265.

11. Andrew Haywood, op. cit., 102-104.

12. انظر:

Brad Lockerbie, *Do Voters Look To The Future: Economics and Elections* (New York: University of New York Press, 2008), 1.

13. سيتم استخدام مصطلح "نظرية الخيار العقلاني" للتعبير عن هذا الاتجاه في هذه الدراسة؛ علماً بأن هذا الاتجاه يُعرف في أدبيات السياسة أيضاً بعدة مسميات أخرى؛ مثل: المدخل الاقتصادي للسياسة، والاقتصاد السياسي الإيجابي، ومنظور أو مدخل

الخيار العقلاني، ونظرية الخيار العام، ونظرية الخيـار الاجتماعـي، ونظريـة اللعـب أو المباريات، ونماذج الفاعل العقلاني، وغيرها. انظر:

Ronald Green and Ian Shapiro, *Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science* (New Haven, CT: Yale University Press, 1994), xi.

14. لمراجعة عامة لهذه الاتجاهات، انظر مثلاً:

Rui Antunes, "Theoretical Models of Voting Behavior," *Exedra*, no. 4 (2010): 145-170; Larry M. Bartels, "The Study of Electoral Behavior," in Jan E. Leighley and George C. Edwards III (eds) *The Oxford Handbook of American Elections and Political Behavior* (Oxford: Oxford University Press, 2010), 239-261; Andrew Haywood, op. cit., 247-270; Michael G. Roskin et al., op. cit., 212-232.

15. انظر:

Paul F. Lazarsfeld, Bernard R. Berelson, and Hazel Gaudet, *The People's Choice: How the Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign* (1944; reprint, New York: Columbia University Press, 3rd ed., 1968); Bernard R. Berelson, Paul F. Lazarsfeld, and William N. McPhee, *Voting: A Study of Opinion Formation in a Presidential Campaign* (1954; reprint, Chicago: Chicago University Press, 1986); Elihu Katz, Paul F. Lazarsfeld, and Elmo Rober, *Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communications* (1955; reprint, New Jersey: Transaction Publishers, 3rd ed., 2005).

16. Bernard R. Berelson et al., op. cit., 310-311.

17. انظر:

Angus Campbell et al., *The American Voter* (1960; reprint, Chicago: University of Chicago Press, 1980).

18. Bernard R. Berelson et al., op. cit., 308-322.

19. تعتبر دراسة كنيث أرو عام 1951 بعنوان **الخيار الاجتماعي والقيم الفردية** مـن أوائـل دراسات التحليل الاقتصادي للشؤون السياسية، حيث تناولت الارتباط بين العوامل

الاقتصادية والنتائج أو الخيارات السياسية، ووضع فيها أرو ما أسماه "نظرية الاستحالة" The Impossibility Theorem التي شكك من خلالها في القواعد الديمقراطية للقرار الجماعي، حيث وضح أن افتراض وجود حد أدنى من العقلانية (وتعقد عملية الاختيار) يجعل تحقيق أي عمل للرعاية الاجتماعية يتطلب درجة من الفرض أو الديكتاتورية، وقد بنى داونز (1957) على هذه الدراسة. وتعد هاتان الدراستان، بالإضافة إلى دراسة مانكور أولسون بعنوان **منطق العمل الجماعي** في عام 1965، أهم الدراسات الكلاسيكية لنظرية الخيار العقلاني في تحليل السياسة الأمريكية. وقد بحث أولسون في الأسس المنطقية للعمل الجماعي المنظم ووضح "مشكلة العمل الجماعي" The Collective Action Problem، حيث جادل بأنه لابد من وجود دافع خاص للفرد العقلاني ليساهم في العمل الجماعي، وإلا فإنه "يركب مجاناً free ride": أي يلجأ للاستفادة من عمل الجماعة (لتحقيق المصلحة الجماعية أو العامة) دون أن يدفع تكلفة للحصول عليها (طالما أنها ستأتيه من خلال عمل الآخرين في الجماعة). انظر:

Kenneth Arrow, *Social Choice and Individual Values* (1951; reprint, New Haven, CT: Yale University Press, 1970); Mancur Olson, *The Logic of Collective Action* (1965; reprint, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

وعموماً فقد «اعتبرت أدبيات الخيار العقلاني - وكما وضعها هؤلاء - الأكثر تطوراً وقوة في علم السياسة». انظر: Ronald Green and Ian Shapiro, op.cit., 10.

20. انظر:

Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy* (1957; reprint, New York: Harper Collins Publishers, 1965).

ومن المفارقات أن عمل داونز لم يلق اهتماماً أكاديمياً كبيراً إلا بعد مرور سنوات عديدة من تاريخ نشره، حيث لم تُعَدْ طباعته إلا في عام 1965، وقد ظل هذا العمل رغم أهميته أقل اقتباساً من نصف عدد الاقتباس عن كتاب **الناخب الأمريكي** حتى

أواخر الستينيات، إلى أن تزايد الاهتمام به مع نهاية الثمانينيات حيث ارتفع اقتباسه في الدراسات المختصة إلى ضعفي اقتباس الكتاب الآخر. انظر:

Martine P. Wattenberg, *The Rise of Candidate-Centered Politics: Presidential Elections of the 1980s* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), 17-20.

21. وضَّح داونز (1957) أن المقصود بالحكومة هو الحزب الحاكم (المسيطر على السلطة)، وهو يتنافس مع أحزاب أخرى في النظام الديمقراطي: الحزب القائم بالسلطة يسعى لإعادة انتخابه، والأحزاب الأخرى خارج السلطة تسعى لمنافسته والفوز بالانتخابات. انظر: Anthony Downs, op. cit., 12.

22. Ibid., 3.

23. Ibid., 295-296.

24. لا يوجد تعارض – كما قد يبدو – بين الافتراضين الثاني والثالث: فالأحزاب تحرص على مواقف مستمرة تميزها عن غيرها (الافتراض الثاني)، وهي في نفس الوقت تعدل جزئياً في مواقفها لتجذب أكبر عدد من أصوات الناخبين أو الفئات الاجتماعية المختلفة (الافتراض الثالث)، وتكون هذه التعديلات محدودة نسبياً ومرتبطة ببقاء الاستمرارية التي تميزها. انظر: Rui Antunes, op. cit., 158.

25. يستشهد داونز – دعماً لنظريته وافتراضاتها – بمقولة ميلتون فريدمان «إن النماذج النظرية يجب أن تُختبر على أساس دقة توقعاتها، وليس على مدى واقعية افتراضاتها». انظر:

Milton Friedman, " The Methodology of Positive Economics," *Essays in Positive Economics* (Chicago: University of Chicago Press, 1953), quoted in Anthony Downs, op. cit., 21.

26. Anthony Downs, op. cit., x.

27. Ibid., 28.

28. Ibid., 161.

29. Ibid., 38-41.

30. Ibid., 48-49.

31. Mancur Olson, op. cit.

32. انظر:

Shane Singh, "Contradictory Calculi: Difference in Individual's Turnout Decisions across Electoral Systems," *Political Quarterly* vol. 64, no. 4 (2011): 646-655.

33. انظر:

Lewis-Beck et al., *The American Voter Revisited* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2008).

34. أكد داونز أنه من غير العقلاني أن يكون الفرد مطلعاً سياسياً؛ لأن العائد من المعلومات منخفض ولا يبرر تكلفة الوقت والجهد والمال المبذول للحصول عليها. لهذا لا يهتم الناخبون – قبل التصويت – ببذل الجهد ليتحققوا من وجهات نظرهم، ومعظم المواطنين لا يكونوا على اطلاع كافٍ للتأثير مباشرة في السياسات التي تؤثر عليهم، وهو ما يبين «استحالة وجود المساواة السياسية الحقيقية حتى في الديمقراطيات، طالما ... يتصرف الأفراد بعقلانية». انظر:

Anthony Downs, op. cit., 259.

35. وإجابة الاتجاهين السابقة على هذا السؤال ليست مباشرة بقدر ما جاءت ضمنية في طرحها للعوامل التي تؤكد عليها. فالاتجاه الاجتماعي لا يعطي إجابة واضحة، وإنما يمكن استنتاجها بصفة عامة بأن المحيط الاجتماعي للناخب يدفعه للتصويت، وتتلخص إجابة الاتجاه النفسي- الاجتماعي في أن انتماء الناخبين وولاءهم للحزب يدفعهم للتصويت له.

36. Michael G. Roskin et al., op. cit., 117.

37. انظر:

"National Voter Turnout in Federal Elections: 1960-2010," http://www.infoplease.com/ipa/A0781453. html (October 20, 2011).

38. Michael G. Roskin et al., op. cit., 117.

39. Ibid.

40. Ibid.

41. أي إن الناخبين يحسبون - في جانب الفوائد - الرضـا النفسي- النـابع مـن شـعورهم بالالتزام بخلق المشاركة وواجبها. انظر:

William H. Riker and Peter Ordshook, "A Theory of the Calculus of Voting," *American Political Science Review* vol. 62, no. 1 (1968): 25-42; Robert S. Goldfarb and L. Sigelman, "Does 'Civic Duty' 'Solve' The Rational Choice Voter Turnout Puzzle?," *Journal of Theoretical Politics* vol. 22, no. 3 (2010): 275-300.

42. ينـتج ذلـك عـن «مبالغـة النـاخبين في تقيـيم أهميـة أصـواتهم وتأثيرهـا في نتيجـة الانتخابات». انظر:

Carole J. Uhlaner, "Rational Turnout: The Neglected Role of Groups," *American Journal of Political Science* vol. 38 (1989): 390-422.

43. انظر مثلاً:

Andre Blais, *To Vote or Not To Vote: The Merits and Limits of Rational Choice Theory* (Pittsburg: University of Pittsburg, 2000).

44. انظر:

Jonathan Bendor, Sunil Kumar, and David A. Siegel, "Adoptively Rational Retrospective Voting," *Journal of Theoretical Politics* vol. 22, no. 1 (2010): 26-63.

45. استنتج كندر - في دراسته التي راجعت المسوحات الاجتماعية في الدراسات التجريبية - أن قلة ثمينة من الأمريكيين تستخدم التجريدات السياسية بشكل معقد. وأكثرهم يختار أو - على الأقل - لا يبالي بالمفاهيم الأيديولوجية العامة، ولا يوجد الكثير ممن يعبر باستمرار عن موقف ليبرالي، أو محافظ، أو وسط تجاه السياسة الحكومية؛ كما أكد على دهشته من اكتشاف عمق جهل الجمهور الأمريكي، وندرة القادرين فيه على غربلة أغلب النقاط المبدئية المطروحة. وكذلك اندهش لوسكن من مدى "قلة المعرفة عن السياسة" لدى معظم الناخبين الأمريكيين. انظر:

Donald R. Kinder, "Opinion and Action in the Realm of Politics," in Daniel T. Gilbert, Suzan T. Fiske, and Gardner Lindzey (eds), *The Handbook of Social Psychology* vol. 2 (Boston: McGraw-Hill, 4th ed., 1998), 795-796; Robert C. Luskin, "From Denial to Extenuation (and Finally Beyond): Political Sophistication and Citizen Performance," in James H. Kuklinski (ed.), *Thinking about Political Psychology* (New York: Cambridge University Press, 2002), 281-305.

46. انظر مثلاً:

Samuel L. Popkin, *The Reasoning Voter: Communication and Persuasion in Presidential Campaigns* (Chicago: Chicago University Press, 2nd ed., 1994).

47. تجدر الإشارة هنا إلى أن جرين وشابيرو من مؤيدي نظرية الخيار العقلاني، ويريان فائدتها، ويتعلق انتقادهما ومعارضتهما فقط بما يريانه أخطاء في منهجية تطبيقها، انظر: .Ronald Green and Ian Shapiro, op.cit.

48. الجدير بالذكر أن دراسة كريمر هذه - عام 1971- لم تفرق بين الظروف الاقتصادية العامة والخاصة. انظر:

Gerald H. Kramer, "Short-Term Fluctuations in U.S. Voting Behavior," *American Political Science Review* 65 (1971): 131-143.

49. انظر:

Howard S. Bloom and H. Douglas Price, "Voter Responses to Short-Run Economic Conditions: The Asymmetric Effect of Prosperity and Recession," *American Political Science Review* 69 (1975): 1240-1254.

50. ظاهرة "خسارة الانتخابات النصفية في الكونغرس" تتمثل في تكرار خسارة حزب الرئيس الأمريكي لمقاعده في انتخابات مجلس النواب التي تنعقد في كل سنتين (وذلك عندما تأتي الانتخابات في منتصف مدة رئاسة الرئيس البالغة أربع سنوات).

51. انظر:

Edward R. Tufte, "Determining the Outcomes of Midterm Congressional Elections," *American Political Science Review* 69 (1975): 812-826.

52. انظر مثلاً:

George J. Stigler, "General Economic Conditions and National Elections," *American Economic Review* 63 (1973): 160-167.

53. انظر مثلاً:

Francisco Arcelus and Allan H. Meltzer, "The Effect of Aggregate Economic Variables on Congressional Elections," *American Political Science Review* 69 (1975): 1232-1239.

54. انظر مثلاً:

Alberto Alesina, John Londregan, and Howard Rosenthal, "A Model of the Political Economy of the United States," *American Political Science Review* 87 (1993): 12-33.

55. انظر مثلاً:

Gerald H. Kramer, op. cit.; Edward R. Tufte, *Political Control of The Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1978).

56. تعددت التسميات لهذين النموذجين بين الدراسات؛ فهناك من يطلق عليها – بالترتيب – مصطلح Egocentric Voting و Egotropic Voting؛ وهناك من يسميها ببساطة

Individual Egocentric Voting و Collective Sociotropic Voting. وفي جميع الأحوال، المقصود هو نفس المعنى تقريباً.

57. انظر:

Donald R. Kinder and Roderick D. Kiewiet, "Sociotropic Politics: The American Case," *The British Journal of Political Science* 11 (1981): 29-62.

58. انظر:

Stanly Feldman and Patricia Conley, "Explaining Explanations of Changing Economic Conditions," in Helmut Norpoth, Jean-Dominique Lafay, and Michael S. Lewis-Beck (ed.) *Economics and Politics: The Calculus of Support* (Ann Arbor, MI: Michigan University Press, 1991), 185-192.

59. انظر:

Michael S. Lewis-Beck and Mary Stegmaier, "Economic Determinants of Electoral Outcomes," *Annual Review of Political Science* 3 (2000): 183.

60. تعتبر دراسة كي في عام 1966 من أوائل الدراسات التي بلورت نظرية التصويت على أداء الماضي، بعد أن طرحها داونز في عام 1957. انظر:

V. O. Key, *The Responsible Electorate: Rationality in Presidential Voting 1936-1960* (1966; reprint, Cambridge, MA: Belknap Press, 1968).

61. انظر مثلاً:

Howard S. Bloom and H. Douglas Price, op. cit.; Edward R. Tufte, "Determining the Outcomes of Midterm Congressional Elections," op. cit; Gerald H. Kramer, op. cit.; Anthony Downs, op. cit.

62. انظر مثلاً: Edward R. Tufte, *Political Control of The Economy*, op. cit.

63. ساهمت دراسة فيورينا هذه في الإجابة على تحدي الاتجاه النفسي- الاجتماعي لنظرية الخيار العقلاني في تفسير سبب ارتباط الناخب - العاطفي ودون تفكير - بهويته الحزبية، حيث قدمت تفسيراً عقلانياً جيداً لذلك. انظر:

Morris P. Fiorina, *Retrospective Voting in American Presidential Elections* (New Haven, CT: Yale University Press, 1981).

64. يعارض آخرون رأي شابل وكيش - في جزئية - أن الناخبين يحتاجون معلومات واسعة (ومكثفة) لصعوبة تحقق ذلك لغالبيتهم، ويجادلون بأنه يمكن للناخبين استخدام استراتيجيات مختصرة (أكثر كفاءة) للحصول على المعلومات التي تساعدهم في التصويت للمستقبل. انظر مثلاً:

Richard D. McKelvey and Peter C. Ordeshook, "Information and Elections; Retrospective Voting and Rational Expectations," in J. Ferejohn and J. Kuklinski (ed.) *Information and Democratic Processes* (Urbana-Champaign: University of Illinois Press, 1990), 281-312; Nathaniel Beck, "The Economy and Presidential Approval: An Information Theoretic Perspective," in Helmut Norpoth et al., op. cit., 85-102.

65. انظر:

Henry Chappell and William R. Keec, "A New View of Political Accountability for Economic Performance," *American Political Science Review* 79 (1985): 10-27.

66. تمت ترجمة المصطلحات التي وردت في الدراسات الأصلية، مع تحفظ الباحث تجاه حساسية استخدامها في ثقافتنا العربية.

67. انظر مثلاً:

Michael B. MacKuen, Robert S. Erikson, and James A. Stimson, "Peasants or Bankers? The American Electorate and the U.S. Economy," *American Political Science Review* 86 (1992): 579-611; Michael B. MacKuen, Robert S. Erikson, and James A. Stimson, "Bankers and Peasants Revisited: Economic Expectations and Presidential Elections," *Electoral Studies* vol. 19, no. 2-3 (June 2000): 295-312; Harold D.

Clarke, and Marianne C. Stewart "Prospections, Retrospections, and Rationality: The 'Bankers' Model of Presidential Approval," *American Political Science Review* 38 (1994): 1104-1123.

68. انظر مثلاً:

Michael S. Lewis-Beck and Andrew Skalaban, "Citizen Forecasting: Can Voters See into the Future," *British Journal of Political Science* vol. 19, no. 1 (1989): 146- 153.

69. نظراً لكون هذه المناظرات تتعلق بنتائج الدراسات التجريبية، سوف تتم مناقشة هذه المناظرة عن المسألة المنهجية المهمة بشيء من التوسع في التفاصيل الفنية.

70. يتمثل التناقض في أن نتائج تحليلات "بيانات السلاسل الزمنية الكلية" Aggregate Time-Series Analyses تظهر علاقة بين ظروف الاقتصاد الكلي ونتائج الانتخابات، بينما لا تظهر علاقة مشابهة في تحليلات المستوى الفردي (القائمة على بيانات مسحية للأفراد) بين ظروف الدخل الفردي وتصويت الأفراد. انظر:

Gerald H. Kramer, "The Ecological Fallacy Revisited: Aggregate Versus Individual-Level Findings on Economic and Elections, and Sociotropic Voting," *American Political Science Review*, 77 (1983): 92-111.

71. قدم البعض منظوراً مختلفاً، وركز على منظور المرشح (بدلاً من منظور الناخب الذي تركز عليه هذه الدراسات) لاختبار التناقض في النتائج، واستنتجوا أن العملية معقدة ويدخل فيها، ليس فقط الظروف الاقتصادية، بل أيضاً عوامل أخرى مثل جودة المرشح ونتائج الانتخابات السابقة (أي: هل المرشح يشغل المنصب أو ينافس عليه؟). انظر مثلاً:

Gary C. Jacobson, "The Economy in U.S. House Election," in Helmut Norpoth et al., op. cit., 33-48.

72. انظر مثلاً:

Gerald H. Kramer, "Short-Term Fluctuations in U.S. Voting Behavior," op. cit.

73. انظر مثلاً:

Edward R. Tufte, "Determining the Outcomes of Midterm Congressional Elections," op. cit.; Howard S. Bloom and H. Douglas Price, op. cit..

74. انظر:

Robert Durr, "What Moves Public Policy," *American Political Science Review* 87 (1993): 158-170.

75. انظر مثلاً:

Robert S. Erikson, "The Puzzle of Midterm Loss," *Journal of Politics* 50 (1988): 1011-1029.

Alberto Alesina and Howard Rosenthal, "Partisan Cycles in Congressional Elections and the Macroeconomy," *American Political Science Review* vol. 83, no. 2 (1989): 373-398.

76. انظر:

Pamela J. Conover and Stanley Feldman, "Emotional Reaction to the Economy: I am Mad as Hell and I am Not Going to Take Any More," *American Political Science Review* vol. 30, no. 1 (1986): 50-78.

77. انظر:

H. Brandon Haller and Helmut Norpoth, "Let the Good Times Roll: The Economic Expectations of U.S. Voters," *American Political Science Review* vol. 38, no. 3 (1994): 625-650.

78. Ronald Green and Ian Shapiro, op.cit., 194.

79. Ibid., 202.

80. Ibid., 202-204.

81. Ibid., 204.

82. Larry M. Bartels, op. cit., 246.

نبذة عن المؤلف

وليد بن نايف السديري: حاصل على درجتي دكتوراه الفلسفة والماجستير، في علم السياسة، من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى بكالوريوس العلوم السياسية، من جامعة الملك عبدالعزيز في جدة بالمملكة العربية السعودية.

يعمل حالياً عضواً في الهيئة التعليمية بقسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز، ومشرفاً على برنامج الماجستير التنفيذي في السياسة العامة بالجامعة نفسها، ونائباً لرئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للعلوم السياسية، ورئيساً لبيت الخبرة لدراسات السياسة العامة في جدة.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13.	ماجد كيَّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

.27	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
.28	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
.29	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
.30	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
.31	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
.32	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
.33	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.34	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
.35	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
.36	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
.37	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
.38	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
.39	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
.40	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش وزواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117.	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119.	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120.	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121.	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122.	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123.	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124.	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125.	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126.	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

.127	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
.128	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
.129	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
.130	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
.131	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
.132	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
.133	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.134	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
.135	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
.136	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
.137	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
.138	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
.139	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140.	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141.	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142.	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143.	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144.	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145.	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146.	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147.	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148.	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوروبية
149.	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق - الوقائع - آفاق المستقبل
150.	محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151.	بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية
152.	محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153.	محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

الرقم	المؤلف	العنوان
154.	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155.	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156.	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157.	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158.	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159.	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية - الإيرانية: إلى أين؟
160.	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161.	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162.	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164.	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165.	عبداللطيف محمد الشامسي	صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
166.	شريف شعبان مبروك	السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
167.	محمد مصطفى الخياط	هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
168.	الشفيع عمر حسنين	الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي — تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي

170. عطا محمد زهرة — يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية

171. وليد بن نايف السديري — العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:
الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971- E-mail: pubdis@ecssr.ae